

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٩٠

الأربعاء، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة عن الصحة الجنسية والإنجابية.

وليست الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية على نفس القدر من الأهمية في حد ذاتها فحسب، بل هي أيضا وثيقة الارتباط ببعضها ويعزز كل منها الآخر. فمن شأن التشديد على الفقر والتعليم والصحة أن يترك أثرا دائما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولسنا في منتصف الطريق إلى الهدف المتمثل في خفض الفقر والجوع إلى النصف. وبالرغم من أن التقدم المحرز كبير في بعض المناطق، لا يزال التقدم متأخرا عن الركب بدرجة خطيرة في مناطق أخرى. واستمرار النمو الاقتصادي أساس ضروري لإيجاد الموارد اللازمة للحرب على الفقر والجوع. ولذلك يعد الانكماش الحالي في الاقتصاد العالمي داعيا للقلق بصفة خاصة، ولكن النمو الاقتصادي ليس شرطا مسبقا كافيا لاستئصال الفقر. ويلزمنا

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رينا إيدياكيس (هندوراس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠

مناقشة مواضيعية بعنوان "الاعتراف بالإنجازات، والتصدي للتحديات، والعودة إلى المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥"

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة على هذه المناقشة المواضيعية بشأن مسألة تعدد من صميم هذه المنظمة، هي الأهداف الإنمائية للألفية. لقد بلغنا منتصف الطريق إلى العام ٢٠١٥، ونرى أن هذا وقت مناسب لتقييم الأداء والدراسة المستفيضة للتحديات الماثلة في المستقبل.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وتؤدي النساء دوراً أساسياً في التنمية المستدامة، وكثيراً ما تكن، مع الأسف، أشد الفقراء فقراً. وتدل الخبرة على أن تقديم الدعم للأنشطة التعليمية والصحية والاقتصادية الخاصة بالمرأة لا يحدث فقط أثراً ملحوظاً على حياة النساء ورفاههن، بل يؤثر تأثيراً مضاعفاً على مجتمعاتهن المحلية. ولهذا السبب نوجه تعاوننا الإنمائي بدرجة متزايدة إلى مشاريع مخصصة لأحد الجنسين. ويتم ذلك من خلال برامجنا الثنائية في البلدان الشريكة ودعمنا لأعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومن خلال الأنشطة الأخرى المتعددة الأطراف.

وبرنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، وهو أحد المشاريع التي تدعمها أيسلندا، مثال جيد على عملنا المشترك للتعامل مع الفقر والتعليم والصحة. ففي العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ستزود مساهمة أيسلندا ٤٥ ٠٠٠ طفلاً في ملاوي وأوغندا بوجبات غذائية يومية في المدرسة، مما ييسر عليهم التركيز والتعلم. وهذا العدد مساو لعدد الأطفال المنتظمين في المدارس الابتدائية بأيسلندا.

ويصور تركيز ثلاثة من بين الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية على الصحة الصلة الوثيقة بين الصحة والتنمية ويشير إلى ضرورة تقديم المساعدة بشكل ملح في هذا المجال. ذلك أن ضعف الصحة والافتقار إلى إمكانيات الوصول إلى المرافق الصحية يسهمان في ببطء النمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي استمرار الفقر.

لتلك الأسباب تركز وكالة التنمية الدولية الأيسلندية على دعم قطاع الصحة في البلدان الشريكة. إضافة إلى ذلك، تدعم أيسلندا عدداً من الجهود المتعددة الأطراف في هذا المجال، كالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتدعم أيسلندا كذلك منذ سنين حملة مكافحة

الأخذ بنهج شامل تجاه التنمية يوجد نمواً لصالح الفقراء تفيد منه جميع شرائح المجتمع.

وتركز سياسة أيسلندا الإنمائية على أشد الفقراء عوزاً، ويستهدف الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها على الصعيد الثنائي إلى تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً. والطفرات التي طرأت مؤخراً على أسعار المواد الغذائية الأساسية تدعو للقلق بصفة خاصة. فالأمن الغذائي يشكل جانباً هاماً من تعاوننا الإنمائي، ولا سيما من حيث ارتباطه بقطاع مصائد الأسماك. كما نزيد تشديدنا على الأمن الغذائي من خلال زيادة الدعم لبرنامج الأغذية العالمي. وما زلنا متمسكين بسياستنا في توجيه أكبر حصة من تعاوننا الإنمائي للأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع والجوع.

ولا جدال في أهمية الدور الذي يؤديه التعليم في الحد من الفقر، والتعليم جزء ضروري من النهج الشامل في التنمية. ومن المهم في هذا السياق أن نركز على التعليم كماً ونوعاً على حد سواء. ولا يلزم فقط أن نقدم المساعدة للبلدان النامية في تيسير سبل الحصول على التعليم والقيود بالمدارس على جميع المستويات؛ بل يلزم أيضاً أن نوجه قدرنا كافياً من الاهتمام لنتائج التعليم الهامة، كالقراءة والكتابة والحساب. ويشكل اعتقادنا الراسخ بأن التعليم مفتاح النجاح حجر الزاوية في سياساتنا الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي.

وتقام المشاريع في هذا المجال على مستويات مختلفة، تتراوح بين التعليم الابتدائي والتعليم الكبار وبين التدريب وبناء القدرات في مصائد الأسماك بالبلدان الشريكة، فضلاً عن تقديم الدعم للتعليم العالي. وتستضيف أيسلندا اثنين من برامج التدريب لجامعة الأمم المتحدة: هما برنامجا التدريب في مجال الطاقة الحرارية الأرضية ومصائد الأسماك.

العشر المعنون: "ماهيندا تشينيتانا: إطار التنمية لأفق السنوات العشر (٢٠٠٧-٢٠١٦)".

وفي بعض المجالات من قبيل تعميم القيد بالمدارس الابتدائية، والمساواة بين الجنسين في القيد بالمدارس الابتدائية والثانوية، والحد من وفيات الأمهات والأطفال، وعدة مؤشرات صحية واجتماعية أخرى، تعدّ سري لانكا مهياً تماماً للوفاء بغايات الأهداف الإنمائية للألفية قبل العام ٢٠١٥ بكثير. واعترافاً بتلك الإنجازات، يقرر فريق الأمم المتحدة القطري، في تقييمه القطري المشترك، أن سري لانكا بحاجة إلى إعادة تحديد مستويات أعلى لغاياتها من الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالرغم من تلك الإنجازات، وبعد أن انتقلت سري لانكا مؤخراً من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان المتوسطة الدخل، فهي لا تزال تواجه تحديات كبيرة. ومن هذه المسائل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة بيئياً، والحد من البطالة، والتخفيف من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن هجرة العمالة واستنزاف العقول.

علاوة على ذلك، نرى أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو مستدام يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالتغلب على التباينات الإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التفاوت في توزيع الثروة عبر المناطق وفيما بين الفئات الاجتماعية. وقد شكّل التدمير الذي سببته أعاصير التسونامي بالحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ انتكاسة لتقدمنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن من التحديات التي يواجهها رفاهننا الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة حملة الإرهاب التي تشنها جماعة إرهابية انفصالية في بلدي. ونتيجة للإرهاب، تخلفت عدة مناطق متأثرة بالصراعات في التنمية الاقتصادية، وكذلك عانت قطاعات الخدمات كالسياحة في جميع أنحاء البلاد.

ناسور الولادة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا بتكوين شراكة عالمية حقيقية. وختاماً، أود أن أسلط الضوء على أهمية الاجتماع المقبل الذي سيعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن تمويل التنمية. ولن نحقق أهدافنا بدون زيادة التمويل من جميع المصادر المتاحة. وتعرب حكومة أيسلندا عن استعدادها للنهوض بمسؤوليتها. وهدفنا أن نكون في عداد أكبر المساهمين في المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث تضاعفت مساعدتنا الإنمائية على مدى السنوات الأربع الماضية.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة لعقد هذه الجلسة.

نقف الآن تقريباً في منتصف المسافة على الطريق الذي حددناه لأنفسنا في مستهل الألفية الجديدة بأن نحقق الأهداف التي من شأنها توفير التنمية المستدامة لجميع سكان كوكبنا وللأجيال التي لم تولد بعد. لذلك تعد هذه أنسب اللحظات لإجراء هذه المناقشة المواضيعية داخل الجمعية العامة ولتذكير أنفسنا بالحاجة الماسة إلى تسخير طاقات جميع الشرائح في مجتمعاتنا للعمل المتضام على تحقيق تلك الأهداف.

وفي هذا الصدد، تؤيد سري لانكا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأؤكد مجدداً التزام سري لانكا الراسخ بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. وقد تم إدماج هذه الأهداف في استراتيجيات سري لانكا الوطنية، بما فيها إطار التنمية لفترة السنوات

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن تأييدها للبيان الذي أدلت به صباح اليوم رئاسة الاتحاد الأوروبي السلوفينية باسم الاتحاد.

في عام ٢٠٠٠، أشار رؤساء دولنا وحكوماتنا إلى اقتناعهم بأن التحدي الكبير المائل في المستقبل هو كفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع البشرية، وخاصة بتهيئة مناخ ملائم للتنمية واستئصال الفقر. وأسهم تعريف الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق تلك الغاية بجعله الفرد محورا لسياسة التنمية.

وقد تحقق تقدم كبير، ولكن التقييم العالمي مختلط عند منتصف الطريق، كما أكد البعض بالأمس. وما لم تكشف الجهود الآن، سوف تستمر الفجوات في الاتساع بين مناطق العالم بل وداخل البلدان التي تحققت فيها بعض التحسينات، ممعنة بذلك في تهميش أجزاء كبيرة من سكان العالم. وأرى أن ثمة اتفاقا واسع النطاق في هذا الصدد، كما أكد الأمين العام في بداية مناقشاتنا هنا.

وقد طُلب إلينا أن ننظر معا في الكيفية التي يمكننا بها أن نواجه مجتمعين التحديات الماثلة في المستقبل بالنسبة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. ولا توجد إجابة بسيطة على ذلك. وغني عن القول إننا يجب أن نظل جميعا نشطين في تنفيذ الالتزامات المقطوعة منذ عام ٢٠٠٠. وسيقتضي ذلك إعادة تأكيد الشراكة العالمية من أجل التنمية التي تشمل جميع الجهات الفاعلة، حكومية وغير الحكومية، والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية، والاستعانة بجميع الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي، بما فيها دعم الموازنة والاستثمار الخاص والتمويل الابتكاري.

ويود وفدي أن يؤكد ثلاثة عناصر مترابطة ضرورية لإحراز التقدم في مكافحة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي

في ذلك السياق تبذل الحكومة قصارى وسعها وتعمل بالتضافر مع شركاء سري لانكا في التنمية، ومن هؤلاء الشركاء منظومة الأمم المتحدة، على بناء القدرات الوطنية للتصدي لبعض التحديات الرئيسية التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك إدماج الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل في السياسات والخطط الوطنية وإكسابها الطابع المحلي على نحو يقلل من التفاوتات الإقليمية ويؤدي لتمكين المناطق. ويجري اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز العدالة والشمول، ولتنفيذ سياسات لصالح الفقراء ترضي التطلعات المحلية وتناسب الأساليب الوطنية، ولتنظيم المشاريع المحلية. وبينما تكافح الحكومة الإرهاب تتخذ عدة خطوات لكفالة السلام العادل والدائم في شمال البلد وشرقه من خلال الوسائل الاجتماعية السياسية.

ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، تحتاج سري لانكا، ككثير غيرها من البلدان النامية، إلى تحسين شروط التبادل التجاري وسبل وصول منتجاتها وخدماتها لأسواقنا التصديرية. وذلك معيار ضروري إذا أردنا أن نستعيز بالتجارة عن المعونة. وبالإضافة إلى ذلك، لكي تبلغ البلدان النامية مثل سري لانكا الغايات من الأهداف الإنمائية للألفية من المهم أيضا أن يزيد الاتساق والثبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية.

والأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف عالمية شاملة لقطاعات عديدة تتطلب جهودا تعاونية من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني حول العالم. وفي تلك المهمة، من الضروري أن تعيد البلدان النامية وشركاؤها في التنمية، بالعمل التشاركي، التزامها بالوفاء بتعهداتها ومسؤولياتها المحددة في إعلان الألفية. ولنتعهد مرة أخرى، في نقطة المنتصف هذه، بأن لا ندخر وسعا لجعل هذا الكوكب مكانا ملائما لأن يعيش فيه الجميع بحلول العام ٢٠١٥.

المناعة البشرية/الإيدز والسل والمالاريا ما لم تؤسس على نظم فعالة وشاملة للرعاية الصحية؟

ويقودني هذا إلى ملاحظتي الثالثة. لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا بتوافر الشروط العريضة للتنمية المستدامة. ومن الضروري أن يُكفل النمو الاقتصادي العادل والمشارك والحكم الرشيد، بما في ذلك على وجه الخصوص تعزيز حقوق الإنسان وبسط سيادة القانون والمساواة بين الجنسين. وبدون النمو الاقتصادي المتصل والحكم الرشيد، لن يمكن تهيئة الأوضاع لحلقة فاضلة تتيح لنا ترسيخ نتائج المشروعات والمبادرات المنفذة. ولهذا السبب أشار رئيس الجمهورية الفرنسية في كيب تاون إلى أن فرنسا ستحافظ على التزامها المالي بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن على نحو أكثر تركيزا على الهدف للتشجيع على التعجيل الفعال بالنمو الاقتصادي.

وأخيرا، لا يمكن تحقيق هدف النمو المستدام والمشارك ما لم نركز من خلال نهج التخفيف والتكيف على مشكلة تغير المناخ المتنامية، وآثارها المدمرة التي أدرناها أخيرا. ذلك أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومجابهة التحديات البيئية الكبيرة صراعا وثيقا الصلة ببعضهما ويجب مواصتهما بقوة.

وليس التقاعس أحد الخيارات. وستعمل فرنسا عملا مكثفا مع جميع شركائها لتلبية المواعيد النهائية التي تلوح في جميع المجالات الرئيسية للتنمية، واضعين في اعتبارنا منتدى أكرام المعنى بفعالية المعونة، واجتماع الدوحة المعنى بتمويل التنمية، وتشجيع التمويل الابتكاري، والاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر المعنى باحتياجات التنمية الخاصة بأفريقيا. وسنعمل كذلك على إنجاز الاستعراض الكامل للأهداف الإنمائية للألفية المقرر إجراؤه في أيلول/سبتمبر.

المستدام والمشارك، وتنمية العولمة بحيث تكون أكثر إنسانية وأكثر عدلا وأكثر إدراكا للمسؤولية.

فأولا، لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق استراتيجية موحدة، بل من خلال العمل الذي يلي الاحتياجات الإنمائية المحددة لكل منطقة من مناطق العالم، واستغلال جميع الأدوات المتاحة لنا. وبصفة خاصة، يجب أن نولي في الاستراتيجيات الوطنية أولوية لإدراج تدابير استباقية تعود بالنفع على ضعافنا. وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا مجددا تصميمها على مد يد المساعدة، بصفتها الوطنية وضمن إطار الاتحاد الأوروبي، للجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها في هذا المجال.

ثانيا، يجب أن ندخل في الاعتبار بشكل كامل أن الأهداف الإنمائية للألفية ليست عوامل للتنمية في حد ذاتها، بل مؤشرات مصممة ليهتدي بها المجتمع الدولي في أنشطته. ولا يمكن معالجة تلك المؤشرات في عزلة، لأنها جوانب مختلفة لواقع واحد. ونجاح البعض يحدد نجاح الآخرين، ويتطلب الأخذ بنهج شامل في التنمية، ويحفظ التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وكيف يمكننا، على سبيل المثال، أن نحد من الفقر المدقع ونكافح الجوع بدون أن نأخذ في الحسبان تأثير الصحة وتنظيم الأسرة وإمدادات المياه وتنويع الاقتصاد؟ فلا سبيل إلى قصر الاهتمام على أحد الأهداف الإنمائية للألفية بعينه دون الأهداف الأخرى.

وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، علاوة على ذلك، عملية طويلة الأمد. وما سيقدر استدامة الإجراءات المتخذة هو نوعيتها، وترتبط تلك النوعية ارتباطا لا ينفصم باتباع نهج منظم في التنمية. فكيف نكفل استدامة النتائج التي تتحقق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بوفيات الأطفال الرضع وصحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص

وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وكفالتهمما، وتشاطر التكنولوجيا والمنافع مع البلدان النامية بطريقة تحقق توازنا بين المسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بإصلاح شامل للنظم المالية والنقدية والتجارية الدولية وإكماله في غضون مدة زمنية محددة.

ثانيا، الأهداف الإنمائية الاجتماعية ينبغي أن تحظى بأهمية مساوية للأهداف الاقتصادية وينبغي متابعتها بنفس الحماس. والتنمية، باعتبارها عملية موجهة نحو الناس، فإنها ينبغي أن تكون نتيجتها شعبا جيد التعليم والصحة قادرا بدوره على المساهمة في التقدم الوطني. وبغية مساعدة البلدان النامية على حشد الموارد الكافية لتلك الأهداف، فإن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تعكف بإخلاص على مسألتي تخفيف عبء الديون وفعالية المعونة. من المؤكد أن بلدانا نامية كثيرة تعجز عن تمويل التعليم والبرامج الصحية لأن خدمة الديون ما فتئت تؤدي إلى نضوب الأرصد في ميزانياتها. لذا يجب أن ينصب التأكيد على تخفيف الديون من أجل التعليم والبدائل المتوفرة للقطاع الصحي.

ثالثا، ينبغي تشجيع القطاع الخاص على الانخراط في الشراكات المتعددة القطاعات. وبفضل المساعدة من القطاع الخاص ينبغي أن يتمكن كل الأطفال من إكمال الشوط الكامل للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وفي ذلك الوقت أيضا ينبغي أن يكون الناس الذين يعيشون في ظل الفقر الشديد والجوع - ٤ بلايين - قد انخفضت أعدادهم بمقدار النصف.

رابعا، تقوم الحاجة إلى خطة مارشال جديدة لكفالة الاستقرار الاقتصادي وتخفيض مستوى الفقر في البلدان النامية. وخطة مارشال تلك ينبغي تمويلها من نسبة الـ ٠,٧ في المائة الملتزم بها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

فليس مستقبلا المشترك وحده على المحك، بل مصداقية منظمتنا أيضا.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أنضم إلى الوفود التي سبقتنا في الإدلاء ببيانات فأشكر رئيس الجمعية على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة لتقييم الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الاستعراض يتسم بأهمية خاصة الآن لأننا بلغنا منتصف المدة المحددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

سمحوا لي أن أبدأ بإعلان تأييد وفدي للبيان الذي أدلت به ممثلة أتيغوا وبربودا في الجلسة ٨٨ بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حاسم الأهمية لكل الأمم، لأن الفقر والجوع لا يحترمان الحدود الوطنية. ولقد حققت بعض المناطق تقدما طيبا صوب رؤية ذلك العقد الاجتماعي العالمي يتحقق. إلا أن عجز الآخرين عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعني أننا ينبغي أن نضاعف جهودنا. وتكثيف الجهود هذا حتمي في وقت أخذ تغير المناخ فيه يهدد بعكس المكاسب الإنمائية في كل مكان. ولا بد من صقل الاستراتيجيات الآن وتقويتها لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي المقام الأول، ينبغي للبلدان أن تعتمد استراتيجية إنمائية موجهة صوب تشجيع النمو وخدمة مصالح الفقراء وخلق فرص العمل. وهذا سيتطلب انتهاج سياسات تشجع الحكم الصالح وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين، وتعتمد ممارسات اقتصادية سليمة وتكفل تطوير البنية التحتية. وهذه الأمور شروط مسبقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والبلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تدعم الجهود الوطنية بأن تبرهن على كونها شركاء إنمائيين يعول عليهم. ويمكن لها أن تقوم بذلك عن طريق التجارة الحرة العادلة،

ومن خلال تخفيض أسعار الأدوية، لا سيما الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية.

وفي الأشهر القليلة الماضية رأينا وعانينا من أسعار عالية للأغذية والطاقة التي ما فتئت تتصاعد بسرعة مذهلة. وفي مواجهة تلك التطورات وجدت إندونيسيا نفسها، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة، تتصارع في سبيل التغلب على الضغوط الهائلة التي تفرضها تلك التغيرات. فالحكومات في كل مكان تجد نفسها مضطرة لإعادة النظر في ميزانياتها ووضع ترتيبات لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي. وإننا نخشى من أن الوطأة البعيدة الأمد لتلك التطورات ستقيد تقييدا شديدا القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية. إذ ستكون هناك بالتأكيد حالات فقر أشد وصراعات أكثر واضطرابات أعظم في مناطق كثيرة نتيجة لتلك الضغوط الاقتصادية الطاغية.

وفي مواجهة ذلك التحدي يجب أن يصبح عقد شراكات عالمية فعالة القاعدة. ويجب أن يصبح في مقدور الأمم الضعيفة أن تعتمد على قوة الأمم الأكثر تقدما. ويجب أن يتحقق تعاون أوثق بين صانعي القرار الوطنيين والدوليين. ويجب عليهم، سوية، أن ينخرطوا في إجراءات جماعية نشيطة للمصلحة العامة. وهذا هو السبيل الوحيد إلى الأمام.

السيد ميور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): العام ٢٠١٥ يقرب بسرعة، ونحن جميعا نعرف أننا تأخرنا عن الموعد. والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية - تحسين صحة الأمهات - حاد عن المسار بصفة خاصة. وأود أن أركز على ذلك الهدف، لأن التقدم في تحقيق الهدف ٥ حاسم الأهمية بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع حملة سنة ٢٠٠٠ اليوبيلية الجديدة لتشمل إلغاء ديون البلدان الفقيرة لمساعدتها على تمويل التعليم الابتدائي للجميع. وإندونيسيا تثني أيضا على الجهود الدولية لتوجيه مزيد من الاستثمارات نحو النظم الصحية ولزيادة القدرة على التنبؤ بالنسبة للمعونة في القطاع الصحي.

أخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ تنفيذًا كاملا القرارات الإنمائية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهاتان الهيئتان ينبغي أن توجها تركيزهما نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الصعيد الوطني تسعى إندونيسيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس الجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ونتيجة لذلك بلغت نسبة النمو الاقتصادي التي حققناها في السنة الماضية ٦,٣ في المائة. ونعمل الآن على تحقيق نسبة ٦,٨ في المائة في هذه السنة. ومع التمويلات المحسنة شرعنا في صرف أموال أكثر من أي وقت مضى على التعليم والصحة. وهدفنا يتمثل الآن في كفالة أن يحصل ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من كل الأطفال بين السابعة والخامسة عشرة من العمر، لا سيما الفتيات والأطفال الفقراء، على تعليم أساسي متين بحلول عام ٢٠٠٩. وكفالة التعليم الجيد ونسبة جيدة من التلاميذ إلى المعلمين، فإننا نقترح زيادة التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التعليم. وهذا يتمشى مع التوصية التي أصدرها الاجتماع الوزاري السابع للبلدان النامية التسعة ذات الكثافة السكانية العالية، الذي استضافته إندونيسيا الشهر الماضي.

وفي مجال الصحة، تجري تحسينات مستمرة لزيادة الوصول إلى الخدمات الجيدة في المجتمعات الفقيرة. ويتم ذلك بالدرجة الأولى من خلال برنامجنا للتأمين الصحي للفقراء

لتحقيق حصول الجميع بلا استثناء على خدمات الصحة الإنجابية. وإننا نوافقون على سماع الزملاء الأفارقة يتحدثون عما وصل إليه تنفيذ الخطة.

المعونة الدولية يجب أن تدعم الجهود الوطنية. وفي عام ٢٠٠٤ قُدرت المساعدة الإنمائية لصحة الأمهات والمواليد الجدد بـ ٥٣٠ مليون دولار فقط. وبغية الوصول إلى ٥,٥ بليون دولار الإضافية المطلوبة الآن لتحقيق المهدفين الإنمائيين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يتعين أن يقوم المانحون بزيادة التمويل بأكثر من عشرة أضعاف مستوياته في عام ٢٠٠٤. ولئن كانت الفجوة في الاستثمار المطلوب لصحة الأمهات تبدو شاسعة، فإنها لا تساوي إلا جزءاً صغيراً من الناتج القومي الإجمالي العالمي ومن إجمالي المعونة الإنمائية. فالعجز البالغ ٥,٥ بليون دولار سنوياً ليس سوى ٠,٠١٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي. وإن توفير هذه الحصة الصغيرة من الناتج القومي الإجمالي سنوياً بحلول عام ٢٠١٥ يجب أن يكون في متناول أيدينا.

لقد أعلنت هولندا التزامها بالحقوق والفرص المتساوية للنساء والفتيات، وكذلك بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كمسألة ذات أولوية في إطار عملها للتعاون الإنمائي. وقد خصصت هولندا أموالاً إضافية تبلغ ٢٠٠ مليون دولار للمهدفين ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فإننا نحتاج إلى نهج ابتكارية. وإن الحكومات لا تستطيع وحدها أن تقوم بذلك. وبالنسبة إلى المهدفين ٣ و ٥ بصورة خاصة، فإن ما يتسم بأهمية حاسمة هو التزام المجتمع برمته - الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ودور المعرفة

ما زال يحدث كل دقيقة أن امرأة تلاقى حتفها لأسباب متعلقة بالحمل - أكثر من ٥٣٦.٠٠٠ امرأة في السنة، ٩٩ في المائة منهن في البلدان الفقيرة. وعلى صعيد العالم يعود السبب في ١٣ في المائة من وفيات الأمهات إلى الإجهاض غير المأمون. وفي بعض البلدان ربما تتجاوز النسبة ٣٠ في المائة. وإن الخسارة المالية للأسر والمجتمعات والبلدان تقدر بأكثر من ١٥ بليون دولار في السنة، محسوبة بالدخل المفقود والتكاليف الطبية الإضافية، على سبيل المثال.

إن معدلات وفيات الأمهات يمكن تحقيق تخفيض كبير فيها قد يصل إلى ٧٥ في المائة بتحسين إمكانية حصول المرأة على الخدمات الصحية الإنجابية الشاملة، التي تشمل منع أو تدبير أمر المضاعفات المتعلقة بالإجهاض. وإن الاعتراف العالمي بالمشكلة يتزايد. ففي اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥، اتفق المجتمع الدولي على أن حصول الجميع بلا استثناء على خدمات الصحة الإنجابية يجب تحقيقه في موعد أقصاه عام ٢٠١٥. وإن القيام مؤخراً بإدراج هذا الهدف في إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية جاء بعد انتظار طويل ولكنه اعتراف مهم جداً بأهمية هذه المسألة.

مسألة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في هذا المجال مسألة حساسة، غالباً ما تحاط بالوصمة وتعتبر من المحظورات. وهذا قد يفسر الافتقار إلى الإرادة السياسية في بعض البلدان لمعالجة الموضوع معالجة حقيقية، فضلاً عن حقيقة أن التمويل ما زال قاصراً عما هو مطلوب.

المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تكمن في المستوى القطري. وأحد الأمثلة الممتازة على الإرادة السياسية الواضحة والإجراءات المحددة يتمثل في خطة عمل مونتو. فهي توفر إطار عمل سياسة عامة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للقارة الأفريقية. وقد تعهد الزعماء الأفارقة فيها باتخاذ الإجراءات المحددة المطلوبة

رسالته، وكذلك مدراء وأعضاء الندوات الذين شاركوا في الندوات الحافلة بالمعلومات والمستنيرة.

لقد استمعنا في غضون اليومين الماضيين إلى مختلف النهوج لتقييم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن كما قال رئيس الجمعية، "السؤال ليس ما إذا كان القدر نصف مألان أو نصف فارغ. السؤال هو: بأي سرعة سنملاً القدر؟" لقد تم التشديد كثيرا على الجوانب السلبية وحالات الفشل والنواقص. ولكن ينبغي لنا أن نتعلم من قصص النجاح ومن البلدان الثابتة بوضوح في سيرها على الطريق. وتلك الأمثلة ينبغي أن تعطينا القوة والثقة بأننا يمكن أن ننجز أهدافنا.

سمحوا لي أن أكرر أن إسرائيل ملتزمة التزاما تاما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نؤمن بأنه لا يوجد نهج واحد وحيد للتغلب على العقبات ولا يوجد بالتأكيد احتكار على الأفكار الجيدة. وطريق المضي قدما لا بد أن يتضمن جهودا معززة في مجالات متنوعة، بما فيها الزراعة والإنتاج الغذائي وزيادة الكفاءة والتكنولوجيا وبناء القدرة والتدريب.

إن الحلول، شأنها شأن التحديات التي تسعى إلى التغلب عليها، لا توجد في فراغ. والأهداف الإنمائية للألفية ليست عناصر متغيرة معزولة وإنما أجزاء مترابطة من نفس اللغز. وإن التحسين في مجال معين يسفر عن فوائد مباشرة في المجالات الأخرى. فالإنتاج الغذائي، على سبيل المثال، لا يصب في مساعي معالجة الجوع فحسب، وإنما أيضا في معالجة الفقر كنشاط اقتصادي مفيد وكمصدر للدخل وكذلك في معالجة الصحة، كمصدر للتغذية. وإن إدراك الصلات التي تربط بين الأنشطة الإنمائية سيقوي ويضعف درجة تنفيذها وإنجازها.

والمؤسسات الدينية ونقابات العمال والأفراد بصفتهم الشخصية.

لقد قام الوزير الهولندي للتعاون الإنمائي بالتوقيع على اتفاقات تأسيس ما يقرب من ٤٠ تحالفا مع شركاء من القطاعين العام والخاص. وأحد الأمثلة كان التحالف من أجل إنتاج وتسويق رفات نساوية زهيدة الثمن. وأنشئت أيضا شراكة عامة - خاصة بشأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية وقع عليها تجمع من ٢٠ منظمة منها "الأطباء المنقلون جوا" وشركات صناعة الأدوية والجماعات الطبية المهنية. ويعمل الشركاء سوية في أفرقة صغيرة لتطوير أنشطة محددة تفضي إلى مستوى محسن من الصحة للأمهات والنساء.

وبغية إنجاز هذا الهدف الحاسم من الأهداف الإنمائية للألفية - وهنا أنه أيضا بالبيان الذي أدلى به وزير سلوفينيا في الجلسة ٨٨ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي تؤيده بالطبع تأييدا تاما - فإننا نحتاج إلى إدراك أوسع للمسائل، وإلى الإرادة السياسية، وإلى إجراءات على الصعيدين العالمي والوطني، لتعزيز جهود المعونة والأخذ بنهج ابتكاري باستمالة شركاء جدد إلى التعاون الإنمائي.

إن اجتماع الجمعية العامة المكرس للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، المقرر عقده في ٢٢ أيلول/سبتمبر والحدث الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية الذي ينظمه رئيس الجمعية العامة والأمين العام في ٢٥ أيلول/سبتمبر، سيتيحان مناسبتين إضافيتين لحشد الدعم الدولي لإنجاز هذا الهدف الحاسم، هدف تحسين صحة الأمهات.

السيد فلوس (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على قيادته للجمعية وأن أشكره على عقد هذه المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى الهامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على

هذه الأنشطة جزء من مساهمة إسرائيل في مواجهة التهديدات التي يفرضها تغير المناخ - وهو تحد يوحّد بيننا جميعاً.

أخيراً، يمكن لبناء القدرات أن يصبح عاملاً أساسياً في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية. فالتدريب وتأسيس خدمات التعزّيد وتعزيزها وزيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأوساط الأكاديمية، إنما هي طريق المضي قدماً.

إن البرنامج الإسرائيلي المثالي "نبات شلاف" - يعني حرفياً "قطرة حليب" - مفهوم وطني أساسه الصحة العامة والتوجه الأسري والمستوصفات على مستوى المجتمع المحلي. وهذا البرنامج أثبت نجاحه في تقوية العناية الصحية الوقائية. وبالمثل، فإن تمكين الأطباء المقيمين بمهارات إضافية وبالتدريب والتكنولوجيا، حسب الاقتضاء يمكن أن يساعدهم على توفير رعاية صحية أفضل. فكثيراً ما تكون الحلول البسيطة هي الأكثر فعالية.

لقد انتقلت إسرائيل مؤخراً من صفوف الدول النامية إلى صفوف الدول المتقدمة النمو، وهو ما أعطانا الخبرة والمعرفة الحقيقيتين ووضعنا في موقع فريد يمكننا من فهم عملية تنمية الأمم. كما أننا نؤكد على أهمية المناقشات الحكومية الدولية والسياسات الإنمائية الدولية، لكننا نبقى ملتزمين بضمان ترجمة تلك السياسات إلى إجراءات وتدابير حقيقية وفعالة ترفع مستويات المعيشة للفقراء على أرض الواقع.

ولتحقيق ذلك، انضمت إسرائيل مؤخراً إلى المركز الإنمائي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي وقت لاحق من هذا العام، سوف ننضم إلى هذا المركز كعضو. وتعزز تلك الجهود التزام إسرائيل بأخذ زمام المبادرة عند منتصف الطريق لمضاعفة جهودنا من أجل تحقيق الأهداف

لقد بدأت إسرائيل، من جانبها، باستكشاف الطرق التي تمكّنها من تسريع خطى التنمية الشاملة، عن طريق وكالتها الإنمائية الرئيسية "ماشاف" - مركز التعاون الدولي - وعن طريق مشاركتنا مع شركائنا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأثناء الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة، الذي عقد قبل وقت قريب، عرضت إسرائيل، مع الدول التي تشاطرها التفكير، مشروع قرار عن "التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية" (القرار ١٩٠/٦٢)، يطلب من الدول أن تتشاطر المعلومات والمعرفة العملية في هذا المجال. وتلك التكنولوجيات قد تبرهن على فوائدها للمناطق التي تعاني من تغير المناخ ومن الظروف القاسية الأخرى. وإسرائيل، باعتبارها محطة للامتياز في الزراعة والتكنولوجيات المائية، ستواصل النهوض بتنفيذ هذه المبادرة.

كما وقّعت إسرائيل مؤخراً على مذكرة اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي تجري الآن محادثات مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتكوين شراكات مماثلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية للدفع قدماً بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وجعل عالمنا أفضل.

وإسرائيل، بما تتصف به من أفكار خلاقة في مكافحة التصحر، يحدوها الأمل أن تساعد في درء آثار التصحر التي تزيد من شدة وطأة الفقر والجوع. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي قامت إسرائيل، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وشعبة اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر، باستضافة حلقة عمل لمقرري السياسة العامة استغرقت أسبوعاً عن التصحر وإدارة الأراضي.

والمرض ويعيشون على أقل من دولارين في اليوم، الأمر الذي يتطلب نظرة جادة ومراجعة حقيقية لمعوقات التنمية في العالم النامي، مع مراعاة التحديات الجديدة المتمثلة في الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية الأساسية، فضلا عن التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية، بما في ذلك احتمال زيادة المخاطر من الجفاف والفيضانات والتصحر.

لذا فإن الأمر يتطلب توجيه مزيد من الجهود لتنمية القطاع الزراعي وتطويره نظرا لدوره الهام في اقتصادات معظم الدول النامية، وخاصة في القرى والأرياف، حيث يتواجد معظم الفقراء الذين يعتمدون على الزراعة في رزقهم ومعيشتهم. ليس هذا فحسب، بل أن هناك جوانب أخرى تقتضي مزيدا من الاهتمام، ومن بينها التجارة الدولية، وخاصة في عصر العولمة والتنافس الشديد بين الدول لولوج الأسواق العالمية لتصريف صادراتها، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود لتنمية القدرات التجارية للدول النامية من خلال العون والمساعدات الفنية، إذ أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق تقدما ملموسا في مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة هي تلك التي تمكنت من تعزيز قدراتها على ولوج الأسواق العالمية بنجاح.

لقد حان الوقت لتعزيز تعاملنا مع هذه التحديات والوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا. ومن خلال إطلاعنا على مسار الجهود المبذولة والإنجازات المتحققة ومتابعتنا له، يمكننا أن نلاحظ الحاجة الماسة إلى مزيد من الموارد المالية لدعم وتمويل البرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف. ففي هذا السياق، يقتضي الأمر سرعة تنفيذ التعهدات المالية من كافة الجهات المانحة، وفي نفس الوقت بذل مزيد من الجهود من قبل الدول المتقدمة النمو لتقديم المساعدات الرسمية للتنمية للدول النامية لا تقل عن نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي، إذ من شأن ذلك أن يعزز

الإثباتية للألفية، لا سيما في مجالات الفقر والجوع والصحة والتعليم.

إن التنمية شراكة ترتب التزامات ومسؤوليات على الجميع. وتؤيد إسرائيل الدعوة إلى تلبية الالتزامات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدات المقدمة من المانحين، وكذلك إلى تعزيز أهمية وضرورة فعالية المعونة والحكم الرشيد والملكية والمساءلة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. والنمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية جزء لا يتجزأ من التنمية.

وليس من قبيل المصادفة أن عبارة العمل الخيري تقابلها في اللغة العبرية كلمة تسداكا، ومن معانيها العدالة أيضا. فالرعاية والعطاء هما واجبنا ومهمتنا. ومن خلالهما نعزز روابط إنسانيتنا المشتركة. ومن خلالهما نعزز السلام والمساواة. وفي الواقع أن الهدف النهائي للتنمية هو تحقيق العدالة والمساواة للجميع. هذا هو نهج إسرائيل في التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل معا من خلال تلك الشراكة.

السيد الناجم (الكويت): أود أن أؤكد على أهمية عقد هذه الجلسة والدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المنظمة الدولية في إبراز ومعالجة القضايا والتحديات العصرية، وذلك في ظل المساعي الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، خاصة مع تجاوزنا لمنتصف التاريخ المحدد لتحقيق هذه الغايات.

إن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وتبني الغايات الإنمائية للألفية هما حدث مفصلي في تاريخ الأمم المتحدة. ويعد هذا التبرني عهدا لا مثيل له من قادة العالم لمواجهة قضايا السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في حزمة متكاملة. إلا أنه من المؤسف أن نرى أكثر من نصف سكان الأرض يعانون من الفقر والجوع

مشاريع في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والطاقة والمياه والنقل والاتصالات والتعليم والصحة، فضلا عن دعم عمليات الصناديق الاجتماعية وبنوك التنمية الوطنية، التي بلغت قيمتها حوالي ١٤ بليون دولار، واستفاد منها حتى الآن ما يزيد على مائة دولة من الدول النامية. ويعمل الصندوق منذ إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ على تكثيف جهوده لتمويل مشاريع تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مثل التعليم والصحة والحفاظة على البيئة، فضلا عن مساهمته في تخفيف عبء المديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون في إطار المبادرة التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ وتم تعزيزها في عام ١٩٩٩، وذلك علاوة على المساعدات والمعونات الفنية والمنح التي تقدمها دولة الكويت مباشرة إلى الدول النامية، ومساهماتها في مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية. وهكذا، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الكويت إلى الدول النامية كنسبة من دخلها القومي بلغت في المتوسط أضعاف نسبة الـ ٠,٧ في المائة التي حددتها الأمم المتحدة.

كما تلتزم دولة الكويت بتقديم مساهمات طوعية سنوية إلى كثير من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة. وقد خصصت في العام الماضي مبلغا وقدره ٣٠٠ مليون دولار للبنك الإسلامي للتنمية من أجل القضاء على الفقر في أفريقيا.

إن دولة الكويت تولي اهتماما بالغا للقضايا المتعلقة بحماية البيئة بشكل عام ولتلك المتعلقة بتغير المناخ بشكل خاص، وعلى النحو الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقا من تلك الاهتمامات، سعت إلى تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالحد من الانبعاثات ومعالجة آثارها على المستوى المحلي، كما خصصت مبلغ ١٥٠ مليون دولار لدعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبيئة والطاقة ضمن

فرص النجاح في مواجهة التحديات، ومن بينها القضايا المتعلقة بتوفير التمويل اللازم.

ومن جانب آخر، فإن تجارب الماضي في مكافحة الفقر والجوع تدل، في جملة أمور، على أن هناك ارتباطات في النتائج المتحققة والآثار الإيجابية المترتبة على هدف أو أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية جراء تحقيق احدها. فتخفيض نسبة الفقر والجوع يتأثر إيجابيا وبشكل ملموس جراء تحقيق تقدم في أهداف أخرى، مثل توفير المياه الصالحة للشرب أو تحقيق تحسن في مؤشرات الصحة والتعليم. لذا، فإن المناقشات التي دارت بالأمس حول الفقر والجوع والتعليم والصحة تشير إلى أهمية إدراك الارتباط فيما بينها والعمل على توفير المقومات اللازمة لتحقيق إيجابيات الترابط بين الأهداف.

لقد قطعت دولة الكويت شوطا طويلا في ترجمة التعهدات وقرارات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أرض الواقع، وهي تجد نفسها في وضع سيمكنها من تحقيق معظم الغايات الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد لذلك. وفي حقيقة الأمر، فقد تحققت بعض هذه الغايات قبل سنوات من حلول عام ٢٠١٥. وتشتمل الغايات التي تحققت القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، والهدف الفرعي للمساواة بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والرضع، والارتقاء بمستوى صحة الأم، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض المعدية.

إن دولة الكويت تدرك تماما أن الشراكة في التنمية إطار وهدف هام في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تبذل قصارى جهدها في دعم تلك الأهداف والمساهمة في تحقيقها، وخاصة من خلال المساعدات الميسرة التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية منذ ٤٦ عاما لتمويل

السياسية لدى العديد من الدول لضمان تحقيق جولة مفاوضات الدوحة للنتائج المنشودة.

وتمر إكوادور حاليا بثورة المواطنين التي تنطوي على تغييرات عميقة في مؤسساتها الديمقراطية ومبادئها السياسية وأهدافها. ولذلك، نحن بصدد عملية دستورية ستوجد هيكلًا قانونيًا ومؤسسيًا جديدًا، سيعزز، بدوره، الديمقراطية، ويعود بالنفع على الغالبية الساحقة من الشعب. ونضع استراتيجيات جديدة لكفالة أن أولويتنا - أي ضمان حق كل إنسان في التمتع بحياة كريمة - ستصبح حقيقة.

ولذلك السبب، وضعت حكومتنا خطة إنمائية وطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، لديها مرامي تتجاوز الحد الأدنى من الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الخطة نتيجة لعملية ديمقراطية تشمل مشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرارات الأساسية للمجتمع.

وترسم خطتنا الإنمائية الوطنية خارطة طريق تغير الأنماط التاريخية للتنمية والديمقراطية في إكوادور. ونحن لا ننوي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل حددنا لأنفسنا مرامي أكثر طموحًا، مثل بناء مجتمع أكثر إنصافًا يكفل فرص العمل على نحو مستقر وعادل وكريم، والحصول بصورة موثوق بها على المياه والهواء النقي والأرض - وبإيجاز، على بيئة سليمة ومستدامة، وتعزيز نظام اقتصادي داعم ومستدام، وترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز تنوع الهويات وتعدد الثقافات.

وفي غضون سنة تقريبًا، تمكنت إكوادور من وضع آليات للتنسيق المؤسسي بغية وضع سياسات وبرامج للاندماج الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لذلك الجهد في إنشاء وحدات صغيرة منتجة في إطار نظام للمشتريات العامة. وفي عام ٢٠٠٧، فاق حجم الاستثمار الاجتماعي بإكوادور، مدفوعات خدمة الدين،

الصندوق الذي أنشئ خلال مؤتمر قمة أوبك الأخير في الرياض.

وفي الختام، أؤكد مجددًا على مواصلة دولة الكويت بذل كافة الجهود الممكنة للمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة ذات الصلة بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع وتأمين حياة تتسم بالأمن والاستقرار والرفاهية.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):

اسمحوا لي في البداية أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو. ويهنئ وفد بلدي رئيس الجمعية العامة على عقده لهذه المناقشة الهامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة لإكوادور.

في عام ٢٠٠٠، اعتمد رؤساء دول ١٨٩ بلدا إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) الذي رسم خطة طموحة تروم الحد من الفقر وأسبابه ومظاهره. وبموجب ذلك الاتفاق، تعهدت الإنسانية بتحقيق عدد من الأهداف من أجل ذلك الغرض، بحلول عام ٢٠١٥.

وفي عام ٢٠٠٨، أدت الجهود التي بذلتها بعض الدول إلى نتائج غير مشجعة تمامًا، وتثير الشكوك في إمكانية أن تحقق جميع البلدان الأهداف الإنمائية للألفية المطلوبة بشدة، بحلول عام ٢٠١٥. ومرد ذلك هو عدم الوفاء بالالتزام الذي قطعه البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وعلاوة على ذلك، تزداد التفاوتات بين الدول كل يوم، وتتسع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وينجم كل هذا عن الشروط المحففة للتجارة بالسلع والخدمات، والقيود المفروضة على تنميتنا، وانعدام الإرادة

البيئية التي تترتب على ذلك. وسيشكل ذلك مثالا رائعا للالتزام العالمي بالحد من الاحترار العالمي. والتخفيف من آثار تغير المناخ، ومساعدة البلدان على تحقيق التنمية القائمة على استخدام الطاقة النظيفة.

وسيشكل تعزيز التعاون الدولي، والوفاء بالتزامات مونتيري، وتعزيز نظامي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة مشاركة البلدان ذات الدخل المتوسط في الساحة الدولية، أفضل السبل لكي لا تقتصر البلدان قاطبة على تحقيق الحد الأدنى من المرامي اللازمة للبقاء المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضا الحد الأقصى من الأهداف اللازمة لتحقيق الرفاه.

ولا تكفي إكوادور بتحديد تأكيدها للالتزام الذي قطعته في عام ٢٠٠٠ المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل تتعهد أيضا بالاضطلاع بدور ريادي في تنفيذ نموذج إنمائي جديد لا تتمثل أولويته في السوق، التي تؤدي إلى الاستهلاك المفرط والتراكم، بل في حياة كريمة للبشر، استنادا إلى احترام حقوقهم وكرامتهم، وعلى أساس علاقة أكثر احتراما وتوازنا بين الطبيعة والمجتمع.

السيد في (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا، في وقت سابق من اليوم، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أود فحسب تنمة ذلك البيان، وأشدد على التزام ألمانيا بالأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال وراسخ.

وألمانيا تلتزم بدعم مكافحة الفقر في جميع أنحاء العالم، وفي ذلك السياق، تظل ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ونرحب بإتاحة الفرصة لنا في حدث منتصف المدة هذا لكي نقيّم الإنجازات، ونحدد الثغرات، ونعزز

لأول مرة في تاريخها، إذ زاد على المستوى المناظر لعام ٢٠٠٦ بنسبة ٣٢ في المائة، واتخذت تدابير مختلفة لتحقيق ذلك، بما فيها توجيه فائض إيرادات النفط الناجم عن ارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي إلى ائتمانات إنتاجية، ومضاعفة المنافع المتعلقة بالتنمية البشرية، وزيادة الفوائد الإسكانية، وتعزيز الاستثمار على نحو كبير في التعليم والصحة، وهما من المجالات ذات الأولوية في جهودنا الإنمائية.

ولذلك السبب، يمكننا أن نقول إن رؤية إكوادور للتنمية تختلف عن معايير عمليتي الاستهلاك والتحرير الاقتصادي. ويستهدف تصورنا للتنمية إلى ضمان العيش الكريم لجميع الرجال والنساء، في سلام ووثام مع الطبيعة، وبقاء الثقافات البشرية إلى أجل غير مسمى. ولذلك، تضمنت خططنا الوطنية الاستدامة وتعدد الثقافات باعتبارهما مجالين مترابطين للإجراءات الحكومية.

وتعتقد إكوادور أن تغير المناخ أصبح عاملا حاسما يعوق تنمية شعوبنا، ويجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمرا مستحيلا. بالتالي، وفي إطار مراعاة تباين المسؤوليات المشتركة، اقترح بلدنا قبل عدة أشهر تنفيذ مبادرة حقول النفط إشبينغو تمبوكوتشا تيبوتيني (آي تي تي) الموجودة في ياسوني، التي تنطوي على الالتزام بعدم تنمية أكبر مستودعات النفط لدينا وعدم استخراج ٩٢٠ مليون برميل من النفط بغية الحيلولة دون إطلاق أكثر من ١٠٠ مليون طن من انبعاثات الكربون الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري. وبالتالي سيحرم بلدنا من نحو ٧٢٠ مليون دولار في العام على مدى الـ ٢٥ سنة القادمة.

ونحن على استعداد للإقدام على تلك التضحية، غير أننا نطالب المجتمع الدولي بأن يشترك معنا في تحمل المسؤولية، وأن يقدم لنا حدا أدنى من التعويض عن المنافع

للألفية: الحكومات الوطنية في البلدان المانحة والبلدان المتلقية على حد سواء، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتبين كذلك أن الأهداف الإنمائية للألفية يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً لا ينفصم. فالهدف في مجال التعليم، مثلاً، لا يمكن أن يتحقق عندما ينكر على الفتيات والنساء حقوقهن. وعلى النقيض من ذلك، نحن نؤمن بقوة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً، أو الهدف ٣، هو إسهام أساسي لتعزيز فعالية المساعدة وتحقيق الحد من الفقر والنمو الشامل. وفي ظل هذه الخلفية، تؤيد ألمانيا بشدة الدعوة العالمية إلى العمل بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، والوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، هايدماري فايتسوريك - زيول، قد انضمت إلى شبكة شامبيون بشأن الهدف رقم ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الفقر والجوع من المسائل المحورية في هذه المناقشة المواضيعية. والحد من الفقر في كل أنحاء العالم سيظل أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الإنمائية الألمانية، بل هو في واقع الأمر مهمة أساسية. ونحن ندرك تمام الإدراك أنه ينبغي تعزيز الجهود على المستويين الوطني والمتعدد الأطراف لبلوغ هدف الحد من الفقر بشكل أساسي.

والموضوع الثاني هنا - التعليم - يشغل مكاناً بارزاً في جدول الأعمال الإنمائي لألمانيا أيضاً. ونحن ملتزمون تماماً بالهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية ونشارك في مبادرة المسار السريع. وبالنسبة لألمانيا، فإن هذا لا يشمل التركيز على تعزيز التعليم الابتدائي فحسب، بل يشمل أيضاً تطوير التدريب المهني والتعليم العالي في إطار التعليم بشكل عام من أجل التنمية المستدامة. وفي إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٥-٢٠١٤، ستعقد اليونسكو مؤتمراً عالمياً حول هذا الموضوع في ألمانيا في ربيع عام ٢٠٠٩.

الالتزامات، ونضعف الجهود لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

والاتحاد الأوروبي ليس أكبر مانح للمساعدة الإنمائية الرسمية على الإطلاق فحسب، بل إنه حدد أهدافاً ملموسة لتلك المساعدة، ترجمت إلى التزامات برشلونة - الاتحاد الأوروبي. وألمانيا قد أوفت بتلك الالتزامات في السابق، وسوف تواصل العمل على بلوغ نسبة ٠,٥١ في المائة في عام ٢٠١٠، و ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ من خلال موارد الميزانية، والإعفاء من الديون، وآليات التمويل الإبداعية.

وفي إطار مجموعة الثمانية، تعمل ألمانيا كمحرك للتنمية دائماً. وبمبادرة من الحكومة الألمانية، اتخذت مجموعة الثمانية في كولون في عام ١٩٩٩ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لغرض تخفيف عبء الدين عن كاهل تلك البلدان، لتصبح بعد ذلك المبادرة المعززة الثانية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ومؤخراً، وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هيلينغدام، عبأت المجموعة الدعم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مع تركيز خاص على أفريقيا. وفي مواجهة الطابع العالمي للتحديات الأكثر إلحاحاً، دعت مجموعة الثمانية للاقتصادات الرئيسية البازغة إلى التعاون بشكل أوثق من أجل إيجاد حلول، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ونحن على ثقة من أن الرئاسات القادمة لمجموعة الثمانية ستواصل السير على هذا الطريق. فاليابان، الرئيس الحالي، حددت بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالفعل كأحد المواضيع الرئيسية التي ستناقش في مؤتمر قمة المجموعة هذا العام. وقد تعهدت ألمانيا بتقديم كامل دعمها.

لقد بينت مناقشتنا في الجمعية العامة أن كل الجهات الفاعلة تحتاج إلى أن تعمل معاً لتحقيق الأهداف الإنمائية

النهائي المحدد في ٢٠١٥، بينما وضعت مجموعة من الأهداف الإضافية تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً.

ففيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر، نجحت تايلند في الحد من الفقر المتعلق بالدخل من ٤٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي من ٦,٩ في المائة إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. كما انخفضت حالات الأطفال ناقصي الوزن تحت سن الخامسة من ١٨,٦ في المائة في أوائل التسعينات إلى ٨,٥ في المائة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وفيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، أحرزت تايلند تقدماً لا بأس به في كل من القيد بالمدارس والاستمرار في الدراسة بالمستوى الابتدائي. فضلاً عن ذلك، تولي الحكومة الملكية التايلندية أهمية كبيرة لتحسين نوعية المناهج الدراسية والنهوض بتكنولوجيا المعلومات في المدارس. ويجري كل هذا في إطار المساواة بين الجنسين، إذ يحظى كل من الإناث والذكور في تايلند بفرص متساوية في كل مستوى. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توضح البيانات أن البنات يفقن البنين عدداً في مواصلة دراساتهم.

وفي مجال الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض الرئيسية، فقد انخفضت حالات العدوى الجديدة بنسبة تزيد على ٨٠ في المائة منذ عام ١٩٩١. وتايلند حققت الهدف فيما يتصل بالمalaria. أما بالنسبة لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد نجحت تايلند في تخفيض عدد كبير من الحالات الجديدة لانتقال العدوى. وتتشاطر خبرتنا مع بلدان أخرى في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفي المناطق الأخرى التي تحتاج إلى تعاوننا ودعمنا.

ثالثاً، فيما يتعلق بالصحة، وكمثال على مشاركتنا، أود أن أشير إلى الاجتماع الناجح جداً لتعزيز الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria الذي استضافته ألمانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقد ضاعفت ألمانيا إسهاماتها في هذا الصندوق العالمي وتعهدت بتقديم مبلغ ٨٥٠ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، صاغت ألمانيا والصندوق مبادرة الدين ٢ للأغراض الصحية. وبموجب هذه المبادرة، يعفو الدائنون عن سداد جزء من ديونهم شريطة أن تستثمر الدولة المستفيدة مبلغاً يتفق عليه لأغراض الصحة من خلال برنامج متفق عليه للصندوق العالمي.

أما بعد، أود أن أؤكد أن ألمانيا تتشاطر تماماً ما أعرب عنه بالفعل في بيان الاتحاد الأوروبي. فحجم المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها عاملان هامين في دعمنا للشركاء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومبادئ الشراكة في إعلان باريس، مثل الملكية والمواطنة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، كلها متساوية في أهميتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنها أساسية بالنسبة للسياسة الإنمائية لألمانيا والاتحاد الأوروبي.

السيد بونكراسين (تايلند) (تكلم بالانكليزية):

يرحب وفدي بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة، معرباً عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أعرض بعض ما حققته تايلند فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. لقد أخذت تايلند على عاتقها تنفيذ التزاماتها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بكل جدية، وأدجت كل الأهداف الإنمائية للألفية في جدول أعمالها الإنمائي الوطني. وأحرزت تايلند تقدماً ملموساً في بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية، إن لم يكن كلها، قبل الموعد

الشعبية. وإن مرافق الائتمان الصغير، مثل صناديق القرية المالية لدعم مشروعات "قرية واحدة، منتج واحد" في المناطق الريفية والزراعية، ومصارف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمصارف الشعبية، ساعدت في الترويج للأعمال التجارية الصغيرة. وهذا يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل ومصادر دخل كريمة للقراء.

إن المفهوم الذي وضعه صاحب الجلالة ملك تايلند لاقتصاد الكفاف سيضطلع بدور أساسي في استئصال الفقر. ومنذ الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٩٧، قادت هذه الفلسفة مسيرتنا على الطريق إلى الانتعاش المستند إلى اقتصاد أكثر قدرة على المقاومة والاستدامة. "الكفاف" يعني الاعتدال والمعقولية والحاجة إلى تحصين الذات والحماية من وطأة التحديات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والثقافية الكبيرة والسريعة في العالم: أي ظاهرة العولمة. هذه الفلسفة تسمح لنا بتكييف نموذجنا القديم للتنمية الاقتصادية المبني على النمو في الدخل المحلي الإجمالي. وهذه ستكون الفلسفة التي تساعدنا على شق طريقنا وتسريع خطانا نحو التنمية المبنية على جودة الحياة والمساواة الاجتماعية وقوة المجتمع المحلي. وإنما نؤمن بأن هذه الفلسفة تكمن في لب الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية المستدامة.

وتؤكد تايلند من جديد التزامها القوي بالحملة العالمية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، لا داخل حدودها هي فحسب، وإنما في كل أنحاء الكرة الأرضية. وتايلند، بصفتها بلدا ناميا متوسط الدخل، اضطلعت بدور نشيط في المساهمة في الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي طالب بها الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تقدم المساعدة للبلدان الأقل نمواً المحاورة لنا في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد وفرت تايلند مساعدة إنمائية كبيرة لجيرانها البلدان الأقل نمواً. إذ استأثرت تلك

وفيما يتصل بالهدف المتعلق بوفيات الأطفال، وصحة الأمهات، تؤدي التغطية الشاملة للرعاية الصحية دوراً هاماً صوب تحقيق الأهداف المتصلة بالصحة. وخلال العقد الماضي، شهدت تغطية الرعاية الصحية للسكان في تايلند زيادة سريعة. فتنفيذ مشروع الضمان الاجتماعي في عام ١٩٩٠ أعقبه نموذج البيان الأول للرعاية الأولية الذي أنشئ في محافظة قرية من بانكوك في عام ١٩٩٢. ومن خلال توحيد المزايا في مشاريع التأمين المختلفة، أصبحت التغطية الشاملة للرعاية الصحية تغطي أكثر من ٧٥ في المائة من السكان.

وفي مجال الاستدامة البيئية، تولى تايلند أهمية كبيرة للبيئة والموارد الطبيعية في إطار الخطة الوطنية الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأدجتها في استراتيجية الخطة. وفي العام الماضي، قام مكتب التخطيط للموارد الطبيعية والسياسة البيئية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتدشين مرفق الكربون في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وسيسمح هذا المرفق للقطاع الخاص التايلندي بالقيام بدور مباشر في مواجهة واحد من أعقد التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأعني بذلك تغير المناخ. ومرفق الكربون سيتيح الوصول إلى الموارد اللازمة للاستثمار في التكنولوجيات التي تخفف من انبعاثات الكربون.

وحالياً، في اللحظة التي أتكلم فيها، يجتمع المجتمع الدولي في بانكوك وينخرط في محادثات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ. ويحدونا الأمل أن يمهد النجاح فيها الطريق إلى مواجهة هذا التحدي.

اسمحوا لي أن أقدم وصفا للدرب الذي اختارته تايلند لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. مما يتسم بأهمية حاسمة في تخفيض الفقر توسيع حلقة مشاركة المجتمعات المحلية وأفرادها في عملية التنمية على مستوى القواعد

الشركاء الإنمائيين الآخرين، من بلدان الجنوب أو الشمال، إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى. وقد سبق أن تقدمنا بطلب إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحسين جهودنا بجملة أمور منها إقران هذا الطلب بالعرض من الموارد والمساعدة التقنية.

في عصر العولمة هذا، الذي لا يتمكن فيه أي بلد بمفرده أن يعيش مستقلا وأن يزدهر، يصبح التعاون على كل المستويات بين كل البلدان طريق الوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن الأهداف الإنمائية للألفية مرتبطة أساسا باحتياجات الناس الأساسية في سعيهم إلى أن يعيشوا حياة طبيعية.

وفي ما يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية، تسعى تايلند إلى بلوغ مؤشرات إنمائية مستهدفة أكثر طموحا ضمن ما يسمى "الأهداف الزائدة على الأهداف الإنمائية للألفية"، التي تركز أكثر على الناس على المستوى المحلي. إننا لا نريد أن يصبح العالم مكانا لا يعيش فيه إلا الأصلح والأقوى. إننا نريد قرية عالمية يتكاتف الجميع فيها على جعل العالم مكانا أفضل. وهذا يتمشى حقا مع السياسة الخارجية لتايلند ويستكملها، ذلك أن تايلند تولي أولوية عالية للسلام والازدهار الشامل للجميع.

للأمم المتحدة دور حيوي تؤديه على كل المستويات - العالمي والإقليمي والقطري - في مواءمة جهودنا وتنسيقها. وثمة الكثير مما يتطلب منا إنجاز، ولن نفلح في ذلك إلا إذا عملنا بيد واحدة.

السيد مليمير كا دياز (كوبا) (تكلم بالاسبانية): أولا وقبل كل شيء، يود وفدنا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، والذي يعبر عن وجهة النظر السائدة لدى البلدان النامية حول الموضوع الذي نتناوله. مع ذلك نود أن نتطرق،

البلدان بنسبة ٩٣ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتايلند، التي تشكل ١٣,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

لقد فتحت تايلند أسواقها للمنتجات الأولية من البلدان الأقل نموا وللمستوردات من البلدان الأقل نموا من دون إخضاعها لنظام الحصص وإعفاءها من الضرائب، خاصة من البلدان الأعضاء في استراتيجية التعاون الاقتصادي "أييواي - شاو فرايا - ميكونغ". أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فإن تايلند تعتبر مستثمرا رئيسيا أيضا في مجال البنية التحتية الأساسية في البلدان الأقل نموا المجاورة. وإننا نؤمن بأن بناء القدرة شرط مسبق لتوليد الدخل وخلق فرص العمل للناس، فضلا عن بلوغ المؤشرات المستهدفة في الأهداف الإنمائية للألفية.

العلاقة بين تايلند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعبر أيضا عن روح الشراكة العالمية. فتايلند والبرنامج الإنمائي شريكان في التنمية البشرية على أساس التبادل المزدوج المسار للمعارف والخبرات، بأبعادها الوطنية والدولية على السواء.

وإطار الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على زيادة تعزيز قدرة تايلند في مجالات الحكم والبيئة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع القيام في الوقت ذاته باستخدام قدرات تايلند في شراكة دولية موسعة تستهدف النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبفضل المساعدة التقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستساعد الشراكة في تحسين برامج التعاون الدولي لتايلند بفتح فرص جديدة أمامها لتشاطير خبراتها وتجاربها ودروسها المستفادة وأفضل ممارساتها في شتى ميادين التنمية مع البلدان النامية الأخرى.

لكن العزيمة وحدها لن تحقق النجاح إن كانت الموارد شحيحة. وإننا نعمل على استكشاف الطرق التي تكفل الانتقال إلى مجال التعاون الثلاثي، ونود أن ندعو

من المحير كيف أن الندوات شددت على تقديم توصيات لحكومات البلدان النامية حول كيفية معالجتها لمسألة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. في حين أن مناقشة جادة للهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، لم تحظ بالتشجيع؟

ما فتئت نرى، مرة تلو الأخرى، الترويج لكل أنواع الحلول لبلداننا في حين أن المسؤولين عن النظام الاقتصادي الدولي الحالي الجائر - والذين يشكلون المستفيدين الرئيسيين منه - يتجنبون بكل ثمن الحديث عن التزامهم هم.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية - التي ظلت تتضاءل في السنوات الأخيرة وأصبحت بعيدة عن هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو - يتعين تحريرها من العناصر التي تجعلها أداة للسياسة الخارجية للمانحين، بقصد تعظيم فعاليتها.

ولو امتلكت البلدان المتقدمة النمو حقاً إرادة سياسية للوفاء بالتزاماتها واحترام مسؤوليتها التاريخية، فإنها يمكن أن تلغي سياساتها الحمائية وما يرتبط بها من إعانات للمنتجات الزراعية والسمكية والحراجية. وهذا سيفيد البلدان الفقيرة وسيساوي ما يقرب من خمسة أو ستة أضعاف المبلغ الممنوح لتلك البلدان من باب المساعدة الإنمائية الرسمية.

وبالنسبة للشورة الكوبية فإن تحقيق الرفاهية لكل مواطني الجمهورية هو المبدأ الذي يوجه الجهود التي تبذلها الحكومة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، عندما حققت كوبا استقلالها الحقيقي. ولم تُكسر عزيمة مسؤولينا السياسية على دحر العزل الاجتماعية الموروثة عن الاستعمار الجديد، رغم قرابة ٥٠ عاماً من الحصار الاقتصادي والمالي وشتى

بصفتنا الوطنية، إلى بعض العناصر التي نرى ضرورة تسليط الضوء عليها.

فيما يتجاوز حسن النوايا التي أدت إلى إقرار الأهداف الإنمائية للألفية، لا يسعنا أن نغفل حالة التنمية العامة لما يسمى بلدان العالم الثالث. وإذا أجرينا تحليلاً بسيطاً للأهداف الإنمائية للألفية المتواضعة لخلصنا إلى استنتاجات طريفة لماذا نناقش الآن كيفية بلوغ تلك الأهداف.

إذا أمكن تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، فسيفي ما يقرب من ٥٠٠ مليون إنسان آخرين مأسورين في براثن تلك البلية. والمفارقة هنا هي أن إنتاج الأغذية في العالم حالياً يكفي لإعاشة كل إنسان على وجه المعمورة.

ليس من الضروري الانتظار حتى عام ٢٠١٥ لتوفير إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي لكل البنين والبنات. فأطفال اليوم يمكن تدير أمرهم بنسبة صغيرة جدا من الموارد التي تُعتصر سنويا من بلدان الجنوب لتسديد الديون الخارجية المخزية، والتي تم تسديد مبالغ تتجاوز مجموعها الأصلي عدة مرات.

لماذا ينبغي لنا أن ننتظر حتى عام ٢٠١٥ لكبح جماح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؟ سيكون تخصيص نسبة طفيفة من ترليونات الدولارات التي تبدد الآن على الأسلحة سنويا، وقيام الشركات الصيدلانية الكبرى بالتخلي عن جشعها باعتباره شعار مزاولتها العمل.

ثمة رغبة في كفاءة الاستدامة البيئية بحلول عام ٢٠١٥. لكن ما نحتاجه اليوم هو تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الخرقاء وغير القابلة للاستدامة التي تنتهجها الأمم الصناعية، التي تتسبب في ٧٦ في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة والكوارث الإيكولوجية الأخرى.

برمته، وذلك إذا تخلت حفنة قليلة تسيطر على ثروات العالم عن أنانيتها وركضها المستميت وراء الأرباح.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشيد برئيس الجمعية العامة لتنظيم هذه المناقشة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ونشيد أيضا بالأمين العام لالتزامه بجدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أنتيغوا وبربودا في الجلسة الثامنة والثمانين وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجلسة التاسعة والثمانين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية، على التوالي.

من خلال اعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ طمأن زعماء العالم البشرية، وخاصة في العالم النامي، بأنه ينبغي في القرن الحادي والعشرين المزدهر ألا يموت أي كائن بشري من سوء التغذية أو مرض يمكن الوقاية منه وألا يُحرم من التعليم أو من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية انخفاضاً في العدد البحث لمن يعيشون في فقر وشهدنا تسارع النمو في معظم البلدان النامية وتوسعا في العولمة. ومما لا شك فيه أن هناك تقدما. ولقد ساعد إلغاء الديون وزيادة المساعدات على إدخال أكثر من ٢٠ مليون طفل أفريقي إضافي في المدارس. على سبيل المثال، يستفيد اقتصاد غانا من زيادة النمو، التي تدعمها سياسة نقدية مضادة للتضخم ونظام مالي منضبط. وتحسنت بيئة الأعمال التجارية، وقد صنف البنك الدولي غانا مؤخرا باعتبارها من بين أفضل عشرة بلدان في مجال الإصلاح لتسهيل الأعمال التجارية. وأدى ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين بالاقتصاد. وتزداد الآمال تدريجيا وباطراد في تحقيق هدفنا الطويل الأجل المتمثل في أن نصبح بلدا متوسط الدخل.

صنوف الأعمال العدوانية ضد بلدنا والاستمرار في تشويه سمعة مسيرتنا الثورية وتصويرها كأثما الشيطان الرجيم.

في عام ٢٠٠٧ بلغ معدل وفيات الأطفال في كوبا ٥,٣ أطفال لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية ومعدل وفيات الأمهات أثناء الولادة ٣١,١ أمماً لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية. وكل الأطفال تقريبا يتعلمون في المدارس الابتدائية، وتوجد برامج عديدة لضمان تلقي الأطفال من ذوي الإعاقات تعليما جيدا. ويجري أيضا تشجيع تعليم الفنون للأطفال والشباب على نطاق واسع. ونحن نعرض بفخر معا في تقدمنا، الذي أحرزناه دون اللجوء إلى أساليب العلاج بالصدمات أو الوصفات الليبرالية الجديدة، التي لم تؤد إلا إلى جعل الفقراء أكثر فقرا والأثرياء أكثر ثراءً.

علاوة على ذلك، لا شيء مما حققناه كان منافيا لواجبنا الأساسي المتمثل في التضامن مع الشعوب الشقيقة لنا في الجنوب. ويوجد اليوم ٤٧ ٠٠٠ كوبيا وكوبية يقدمون خدمات تقنية متخصصة في ٩٦ بلدا. ومنذ عام ١٩٦١ تخرج من جامعاتنا ٥٠ ٠٠٠ شاب وشابة من ١٢٩ بلدا وأربعة أقاليم أجنبية - من بينهم أكثر من ٣٠ ٠٠٠ أتوا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١٠ ٠٠٠ من أمريكا اللاتينية. ويوجد في كوبا حاليا ٣١ ٦١٤ طالبا أجنبيا من ١٢٣ بلدا وخمسة أقاليم أجنبية - ٢٤ ٨٤٨ منهم، أو ٧٨ في المائة، يدرسون لكي يصبحوا أطباء. كل هذا يحدث بدون أي من المطالب الشائنة التي تفرض اشتراطات.

ورغم أن الأهداف الإنمائية للألفية قد وُضعت لتعزيز جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة يجب أن لا تصبح هذه الأهداف عائقا لتقدم البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. إننا مقتنعون بأن الأهداف الإنمائية للألفية ليست وحدها التي يمكن تحقيقها قبل عام ٢٠١٥ بكثير بل يمكن أيضا تحقيق جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة

التوصل إلى نظام تجاري منصف وإنمائي المنحى في مفاوضات الدوحة.

وتدل الإنجازات التي حققتها عدة بلدان نامية على أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر ممكن عندما تُستكمل الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي. وبالنسبة للمجتمع الدولي، ينبغي أن تشمل الأولويات الواضحة للعمل ضمان مشاركة البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء والمناطق الأخرى مشاركة كاملة في العولمة والاستفادة منها.

في وقت لاحق من هذا الشهر، خلال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي سيعقد في أكرا، ستكون لدينا فرصة أخرى للسعي إلى استجابات سياسية ملائمة لتحدياتنا الإنمائية. وكما يوحي موضوع المؤتمر - "اغتنام الفرص والتصدي للتحديات التي تنطوي عليها العولمة بالنسبة للتنمية" - يجب أن نركز في مداواتنا على كيفية توزيع فوائد العولمة بشكل أكثر إنصافاً وبحيث لا تُترك بلدان أو شعوب متخلفة عن الركب.

ونعتقد أيضاً أن بنية الأسواق المالية الدولية والمعونة العالمية تستلزم اهتماماً. ونأمل أن يستخدم المشاركون مؤتمر أكرا المعني بفعالية المعونة والذي سيعقد في أيلول/سبتمبر هذا العام في مناقشة الوعد الوارد في إعلان باريس بجدية أكبر وذلك لضمان تحقيق زيادة حقيقية في فعالية المعونة التي تجعل البلدان المستفيدة من المعونة متحركة في استراتيجياتها الإنمائية وإنفاقها فيما يتصل بالتنمية.

خلاصة ما تعلمناه على مدى الخمسين عاماً الماضية هو أن الاستراتيجيات الإنمائية وبرامج الحد من الفقر ينبغي أن تكون خاصة بكل بلد وأن تكون أقل تصلباً وأقل اندفاعاً بسبب الشروط المتعاقبة المفروضة من المانحين. إن قبول هذا

ورغم ذلك التقدم الكبير فإن نهاية الفقر ليست وشيكة. وفي أفريقيا وفي البلدان النامية في المناطق الأخرى التي تعاني من الفقر المدقع وانخفاض الدخل وفي البلدان التي تدور فيها صراعات لا يُتوقع سوى مكاسب متواضعة. وتشير الدلائل إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيظل نحو ٧٢٠ مليون نسمة على عتبة الفقر المدقع، وسيعيشون على الكفاف بأقل من دولار في اليوم.

وتدرك غانا أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته. ونعتقد أن تعزيز الحكم الرشيد واتباع السياسات الاقتصادية السليمة هما أمران حاسمان لتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية وجاذبة للاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية على السواء. ولكننا لا نغفل أيضاً أنه في عالمنا المعولم والمتربط تؤثر الظروف والسياسات الخارجية تأثيراً مباشراً على الفعالية والحيز السياسي المتاح لصياغة الاستراتيجيات الإنمائية للبلد. وهذا يجعل الهدف الإنمائي الثامن للألفية أكثر أهمية وإلحاحاً من أي وقت مضى. إننا بحاجة إلى شراكة عالمية قوية من أجل التنمية لاستكمال الجهود الوطنية، لأننا لن نبلغ أهدافنا ما لم نعمل معاً.

ولحسن الحظ أن توافق آراء مونتييري ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قمعتها توفر آليات فعالة وتضم أصحاب المصلحة المتعددين للتشجيع على إحراز تقدم سريع وكبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً. ولقد قدر أن حدوث زيادة بنسبة ١ إلى ٢ في المائة فقط في حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية من شأنه أن ينتشل أكثر من ١٢٠ مليون شخص من براثن الفقر. ولكن النظام التجاري العالمي الحالي يميز ضد البلدان النامية ويعيق مشاركتها في الاقتصاد العالمي ويقوض فرص الكسب للمزارعين في المجتمعات الريفية في البلدان الفقيرة. وفي اللحظة هذه التي نتكلم فيها لا يزال هناك شك بشأن

٢٠١٥، إلا أن هناك بعض المجالات التي ما زالت بحاجة إلى اهتمام خاص. ولذلك الغرض، عدلنا فعلا خططنا الإنمائية الوطنية للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ وفقا لمتطلبات الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن، عندما يتعلق الأمر بالأهداف الإنمائية للألفية، لا يمكن للمرء أن يكتفي بإحراز تقدم على الصعيد الوطني فحسب، إذ لا بد من السعي إلى تحقيق الأهداف على الصعيد العالمي أيضا. ولذلك، ينبغي أن نتخذ إجراءات منسقة يمكن من خلالها للحكومات، ودوائر المال والأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء أن توحد قواها. بالتالي، ومع أن تركيا ذاتها بلد نام، فإننا نؤمن إيماننا راسخا بأنه يتعين علينا أيضا أن نقوم بدورنا لمساعدة الآخرين في سعيهم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ نأخذ ذلك الهدف في الحسبان، فإننا نشارك على نحو فعال في كل جهد من الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتبر المساعدة الإنمائية إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة لنا، وبالتالي، سجلنا زيادة مطردة في مساعدتنا الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. وبالفعل، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تركيا من ٦٠١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، إلى ٧١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦، أي بما يعادل نسبة ١٨،٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع المساعدة التي قدمتها تركيا عام ٢٠٠٦، بما فيها الأموال التي حولها القطاع الخاص التركي، ١,٧ بليون دولار. وعلى الرغم من أنه لم تتوفر لنا جميع البيانات بعد، فإننا نقدر أننا الآن نجحنا في زيادة ذلك المبلغ بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٧. والجدير بالذكر أيضا أن نحو نصف المساعدة التي تقدمها تركيا يخصص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحديدا.

الواقع واعتماد الأدوات المناسبة يبشران بتجاوز أخطاء الماضي ووضع سياسات إنمائية ذات فعالية أكبر بكثير في معالجة الفقر.

دعونا نركز على تمكين جولة الدوحة من تحقيق الفوائد الموعود بها من أجل التنمية. يجب على الدول الغنية أن تفي بالتزامات الهدف الإنمائي الثامن للألفية قبل عام ٢٠١٥ بكثير إذا أُريد إتاحة أي فرصة للبلدان الفقيرة لتحقيق الأهداف الأخرى. وبالمثل، نحن نعتقد أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية عن تهيئة بيئة مواتية من خلال الإدارة والسياسات الاقتصادية السليمة. ويجب علينا أن نحمل الحكومات في الشمال والجنوب على السواء مسؤوليتها عن تعهداتها المتعلقة بالألفية. ويجب علينا الآن أن نعقد العزم على رفض تضييع هذه الفرصة التاريخية لوضع حد للفقر.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن وفد بلدي قد أيد البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأحاول أن أتوخى الإيجاز، ولن أتناول سوى بعض المسائل من منظورنا الوطني.

على الصعيد العالمي، يتسم التقرير عن أدائنا في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بقدر كبير من التفاوت. فلا شك في أننا متأخرون بشكل واضح في عدد من الأهداف. وتواجه أقل البلدان نموا، على نحو خاص، تحديات جسام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هناك أيضا تقدما مشجعا في كثير من أنحاء العالم في التصدي لتحديات القضاء على الفقر، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال، ومكافحة أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

وبالنسبة لتركيا، وإن كنا، بصورة عامة، نحرز تقدما جيدا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام

ومن هذا المنطلق، وكما ذكرت بالفعل، نوجه صناديقنا الإنمائية من خلال نهج يركز على أقل البلدان نمواً. وعلاوة على تقديم المساعدة الفعالة للجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً، فإننا نبذل قصارى جهدنا لإسماع صوتها على أوسع نطاق. وللتدليل على مواصلة دعمنا لقضية أقل البلدان نمواً، يسعدني أيما سعادة أن أعلن عن استعدادنا لاستضافة الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد قبل نهاية العقد.

ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نهجاً شاملاً ومتعدد الأوجه. ولضيق الوقت، أود أن أعطي مثال واحد فقط على ما أقصده. فقبل شهرين تقريباً، كنا نناقش هنا الآثار السلبية لتغير المناخ واستجابتنا العالمية بقيادة الأمم المتحدة للتحدي الحسيم الذي يمثله ذلك. وبغض النظر عن التصنيف التقليدي لتغير المناخ على أنه مسألة بيئية، فهو يشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة والحد من الفقر. وكما حذر من ذلك، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، عن حق، ينبغي أن نركز على ما يحدثه تغير المناخ من تداعيات سلبية واسعة النطاق بالنسبة للمسعى الشامل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نسعى إلى وضع رؤية مشتركة تروم بناء عالم أفضل لأطفالنا، حيث يمكن تنشئتهم في بيئة أكثر أمناً وصحة ورخاء، تتوفر لهم فيه فرص متساوية. والأخطار التي ينطوي عليها ذلك من الأهمية بحيث أننا لن نجروء حتى على مجرد التفكير في خسارة السباق مع الزمن. وأعتقد صادقاً أن الزخم الذي ولدته هذه المناقشة المواضيعية سيشحجنا أكثر على الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتركيا، من جانبها، ستبذل قصارى جهدها لمواصلة الإسهام في تلك العملية.

وتنفذ الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية حالياً العديد من المشاريع في بلدان العالم، من وسط آسيا إلى البلقان، ومن الشرق الأوسط إلى أفريقيا، ومن منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن خلال مكاتبها الميدانية البالغ عددها ٢٢ مكتبا - افتتح آخر ثلاثة منها في إثيوبيا والسنغال والسودان - تسهم تركيا في تنمية العديد من البلدان في مختلف المناطق. ولتحسين فهم الجمعية العامة لنطاق الخدمات التي تقدمها الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية، اسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بعضاً من البرامج التي اضطلعت بها الوكالة مؤخراً.

على سبيل المثال، حُصص صندوق برأس مال ١٥ مليون دولار لتنفيذ مشاريع الوكالة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، وخلال المؤتمر الوزاري بشأن موضوع "جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نمواً"، الذي عقد في إسطنبول في تموز/يوليه ٢٠٠٧، تعهدنا بالمساهمة بـ ٥ ملايين دولار لتمويل مشاريع إنمائية إقليمية، من الحجم الصغير والمتوسط، في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت تركيا مؤخراً جذا مبادرة جديدة، وقررت تخصيص مبلغ إضافي مقداره ٥٠ مليون دولار لبلدان أفريقية، بغية تنفيذ مشاريعها في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية على مدى خمس سنوات. واسمحوا لي أن أضيف أننا سنواصل دعم وتمويل مشاريع البلدان النامية في أكبر عدد ممكن من المناطق.

وتكتسي الآفاق الاقتصادية في أقل البلدان نمواً قاطبة أهمية خاصة من حيث تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نأخذ في الحسبان أن تحسين الأحوال المعيشية لما يزيد على ٦٠٠ مليون نسمة يعيشون في أقل البلدان نمواً يشكل اختباراً عملياً لجهودنا من أجل جعل الفقر أمراً عفا عليه الزمن.

وقد بذلت جهود كبيرة وأحرز تقدم لا بأس به لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. ومع ذلك، فإن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة والأمهات ما زالت مرتفعة بشكل غير مقبول، خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وما يرح انتشار الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا يمثل تهديداً خطيراً.

واليابان سوف تدعم نهجاً شاملاً في الصحة العالمية يقوم على أساس تجربتها التاريخية. وتعزيز النظم الصحية والاحتفاظ بالأشخاص المدربين هما مفتاح معالجة التحديات الصحية برمتها على نحو فعال. والجهود الرامية إلى الحد من انتشار أمراض معدية معينة ينبغي أن تمضي بالتزامن مع برامج صحة الأمهات والرضع والأطفال والصحة الإنجابية. وهذه الجهود لا يمكن أن يتحملها القطاع العام وحده. فاليابان تعمل لصياغة إطار للعمل بمشاركة كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن الماء هو أساس كل الحياة ومصدر لا غنى عنه للحياة البشرية. كما أنه مرتبط بالصراعات والفقر والصحة ونوع الجنس. واليابان كأمة حققت تقدماً كبيراً في إدارة المياه والتحكم في الفيضانات إبان القرون القليلة الماضية، اضطلعت بدور ريادي في الجهود الدولية الرامية إلى توسيع إمكانية توفير المياه النظيفة والصرف الصحي.

لقد أعلن عام ٢٠٠٨ سنة دولية للصرف الصحي. واليابان تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء شامل بشأن المياه والصرف الصحي وتعزيز الحفاظ على المياه وإعادة معالجتها بتشاطرات التكنولوجيا والمعرفة. ولإدارة الفعالة للمياه، لا غنى عن التعاون بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية والقطاع العام والشراكات الخاصة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ونحن في منتصف الطريق صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الأهمية أن نقيّم ما أحرز من تقدم، وأن نحدد المجالات ذات الأولوية للسنوات القادمة. فالفقر المدقع آخذ في الانخفاض في شرق آسيا وجنوبها. وأحرز تقدم ملحوظ في مجالات مثل الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتوفير العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أنه ما زال يتعين علينا قطع بعض الأشواط في ما يتعلق بأهداف أخرى، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فيجب أن نساعد البليون نسمة، الذين ما زالوا يعيشون في الحضيض على أقل من دولار واحد في اليوم، على الهروب من دائرة الفقر والصراع بتمكين الفرد وتوطيد السلام. وفي جهدنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن نعتنق مفهوم الأمن البشري من خلال حماية كل فرد وتمكينه، وبناء مجتمعات آمنة وصحية. ويجب قياس التقدم بمدى قدرة الأفراد على تحقيق كامل إمكاناتهم.

وفي مجالات الصحة والمياه والتعليم، تعزز اليابان، أولاً، نهجاً شاملاً، ثانياً، نهجاً متعدد القطاعات؛ ثالثاً، نهجاً تشاركياً.

وبالاشتراك مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، تستضيف اليابان، في أيار/مايو القادم، مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بتنمية أفريقيا، الذي يعقد كل خمس سنوات، ومن المتوقع أن يشارك فيه ٤٠ زعيماً أفريقياً. وفي تموز/يوليه، تستضيف اليابان مؤتمر قمة هو كايدو - طوياكو لمجموعة الثمانية. ومن خلال هذه المبادرات، سوف تتناول اليابان قضايا التنمية، لا سيما الصحة والمياه والتعليم، من زاوية الأمن البشري. ونتائج هذين المؤتمرين ستوفر مدخلات مهمة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

الليبرالية الجديدة لم تحقق نتائج فعالة في الحد من الفقر؛ بل على النقيض، فقد وسعت الهوة الاجتماعية في بلداننا بصورة أكبر.

وترى حكومة نيكاراغوا، بقيادة الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا، أن الأهداف الإنمائية للألفية ما هي إلا أهداف الحد الأدنى لأي شعب يريد أن يعيش في كرامة. ولذلك، اتخذنا إجراءات فعالة لتحقيق تلك الأهداف وتجاوزها. ونسعى إلى التغلب على عقود من الإهمال، والعمل بشكل تدريجي على حل المشاكل الموروثة من الماضي وتنفيذ خطة للتنمية الوطنية تلبي الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والثقافية لشعبنا.

ونحن نعمل من أجل تعزيز ديمقراطية مباشرة، بغية بناء ديمقراطية تقوم على قاعدة شعبية بتيسير من الحكومة كما يصبح المواطن أساس السلطة، ويشارك فيها من كان الإقصاء مصيرهم في السابق، مع بناء القدرة للدفاع عن مصالح المجتمع ومواقفه. وهذه الديمقراطية ستقوم على أدوات وآليات تمكن الشعب من ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة. إنها ستكون ديمقراطية أساسها المواطن يشارك الشعب من خلالها بشكل حقيقي في صنع القرارات والإدارة والتقييم في إطار السياسات والخطط والبرامج الوطنية والإقليمية والمحلية، وكذلك في حل المشاكل أو الاستجابة للفرص السانحة على مستوى الحي والمجتمع المحلي والمناطق والبلديات في شكل من أشكال الإدارة الذاتية أو الإدارة المشتركة جنباً إلى جنب مع الهياكل الحكومية.

إن توقيت هذه المناقشة يتناسب تماماً مع التقييم الداخلي لحكومتنا. ففي الوقت الحالي، يواصل أعضاء حكومتنا الاجتماعية عقد الاجتماعات مع كل البلديات والعواصم الإدارية بغية إنشاء مكاتب قطاعية والإحاطة علماً على المستوى المحلي بتقييمات قادة السلطة التي أساسها

والتعليم يوفر الأساس للمجتمع لتطوير موارده البشرية، وللأفراد كيما يحققوا كامل قدراتهم وطاقاتهم. وفي اليابان، كان ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بمثابة القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حققناها منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وبغية تحقيق التعليم للجميع، ستواصل اليابان بذل جهودها للتوسع في التعليم الأساسي عالي الجودة. كما أنها ستوفر التعليم الفني والمهني والثانوي والعالي للأشخاص ذوي الطموحات العالية. وسيكون اتباع نهج متعدد القطاعات هاماً لمضاعفة الأثر الكبير للاستثمار في التعليم على كل جانب من جوانب التنمية الاجتماعية والوطنية.

واليابان ملتزمة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن نعبئ كل الموارد الممكنة من أجل بلوغ الأهداف، لا سيما في مجالات الصحة والمياه والتعليم.

السيدة روباليث دي شامورو (نيكاراغوا)

(تكلمت بالإسبانية): وقد نيكاراغوا يؤيد البيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به المكسيك باسم مجموعة ريو.

نحن اليوم في منتصف الطريق المؤدي من إعلان الألفية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من أنه قد أحرز بعض التقدم صوب بلوغ تلك الأهداف، ما زال هناك عمل كثير. ففي معظم بلداننا، ما زالت مستويات الفقر المدقع تبعث على القلق، ويعاني الأطفال من سوء التغذية، ومعدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال لم تنخفض بشكل كبير، كما أن الوصول الكامل إلى التعليم والصحة ما زال هدفاً وليس حقيقة واقعة.

وفي هذه المرحلة الوسيطة، يجب أن نسأل أنفسنا ما الذي حققناه، وكيف حققناه، وأين فشلنا ولماذا ومن هي الأطراف التي لم تضطلع بمسؤولياتها؟ لقد ثبت أن السياسات

والمجتمع الدولي، خاصة حكومتي كوبا وفنزويلا الشقيقتين. وتجب الإشارة إلى أن عاصمتنا، مناغوا، قد أُعلنت بوصفها الحالية من الأمية.

وفي قطاع الصحة، يتمثل الهدف في زيادة جودة وتغطية الخدمات العامة المقدمة في جميع الأراضي الوطنية. وأطلقت الحكومة برنامجاً لضمان مجانية الخدمات المقدمة في النظام الصحي الحكومي. وبالطريقة نفسها يُخصص مزيد من الموارد لتمويل برنامج يوفر الأدوية، وإبدال المعدات الطبية والموارد البشرية والإمدادات غير الطبية اللازمة لتلبية احتياجات العناية الصحية الخارجية وفي المستشفيات.

وفي هذا القطاع أيضاً، إن مشاركة المواطنين هي التي تمكن من تطوير البرامج. وحالياً يبدأ ٣٠٠ طبيب شاب دراساتهم التخصصية في برنامج التدريب التخصصي. وفي غضون سنة سيكونون في خدمة شعبنا بدون أي تكلفة لسكاننا. ونقوم أيضاً بتعبئة ٣٥ ٠٠٠ فريق صحي لحملات التحصين الجماهيرية لمكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. وقد قدم رئيسنا اقتراحاً رائعاً لشعبنا: فقد عرض شراء معدات طبية وتعمير شبكة مستشفياتنا مقابل الأسلحة المخلفة عن الحرب التي فرضت علينا في الثمانينيات.

وفي مجال المساواة بين الجنسين، نعمل على تغيير ثقافة الشعب النيكاراغوي. الأخلاق والقيم، والمبادئ الإنسانية والروحية - لضمان المساواة بين الجنسين، في الأسر وفي المجتمع عموماً. ونعمل جاهدين على القيام بكل ذلك بتنفيذ برنامج تعليمي وإجراء حملات إعلامية بخصوص العقاب الاجتماعية والاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين وفوائد المساواة في الفرص بين النساء والرجال؛ بمراجعة وتعزيز المفهوم الجنساني الذي أُدخل في مناهج المدارس والكتب الدراسية، وبتشجيع وتكوين ونشر المعرفة المتعلقة بحقوق المرأة وإسهاماتها لضمان الاعتراف بها بوصفها عاملاً

المواطن فيما يتعلق بتنفيذ خططنا ونقاط الضعف وأوجه القصور فيها. ويمكنهم في الوقت نفسه أن يقدموا تعديلات وأن يتقدموا باقتراحات جديدة. ونحن نعمل ذلك لأنه لا سبيل إلى إحراز تقدم ما لم تكن هناك عُرى وثيقة بين الحكومة والشعب. ولا بد أن يكون لدينا شعب منظم كيما نبلغ أهدافنا. وسوف تظل الأهداف الإنمائية للألفية تمثل إطاراً لاستراتيجيتنا للحد من الفقر، ولكن بطريقة أكثر مباشرة وتركيزاً، مع التزام أكبر من جانب الشعب النيكاراغوي.

أما بالنسبة لبرامجنا للحد من الفقر، فنحن نعمل على توفير فرص العمل بما يتلاءم مع ظروفنا كبلد زراعي أساساً. ونعكف على وضع برامج وسياسات تساعد على تطوير الريف، الذي يوفر لنا الغذاء، ونضمن من خلاله مستقبلاً أفضل. وأود أن أشير إلى برنامجين تحديداً: برنامج القروض بدون فائدة لبدء مشاريع تجارية صغيرة، الذي سيكون في نهاية عام ٢٠٠٨ قد ساعد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من النساء المعيلات، ليلغ عدد المستفيدين منه أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص؛ وبرنامج القضاء على الجوع، الذي سيكون بنهاية عام ٢٠٠٨ قد سلم ٤٧ ٠٠٠ بطاقة وجبات يستفيد منها ٢٣٥ ٠٠٠ نيكاراغوي.

وفي مجال التعليم، بدأت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في إنقاذ النظام التعليمي، إدراكاً منها لأن الاستثمار في تدريب البشر هو القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وقد قررنا أن يكون التعليم مجانياً، ونأمل في زيادة صافي معدل القيد في المدارس الابتدائية من ٨٦ في المائة إلى ٩٢,٦ في المائة بنهاية عام ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج جماهيري نحو الأمية. وهدفه خفض نسبة الأمية إلى ٧,٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، بالتعاون مع المنظمات الطوعية

أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى التغلب على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي هدف تؤيده بيرو بوصفه أولوية عليا. وفي الوقت نفسه نحن ندرك أن تحقيقنا للأهداف سيعتمد إلى حد بعيد على جهودنا. ولذلك ظللنا نعمل ونحن مقتنعون بأن المطلوب، في المقام الأول، هو إنشاء موارد كافية حتى نتمكن من إطلاق سياسات فعّالة ومستدامة للتغلب على الفقر.

وبتلك الروح، ظلت بيرو تسعى جاهدة إلى تعزيز نموها الاقتصادي، وكانت النتائج مشجعة. فخلال السنوات الست الماضية، حققنا معدلات نمو اقتصادي سنوي متواصلة بلغت أكثر من ٥ في المائة، انعكست في زيادة قدرها ٢٣ في المائة في الناتج الوطني الإجمالي بالنسبة للفرد خلال نفس الفترة. وقد أسهمت الظروف الخارجية المواتية، التي تميزت بارتفاع أسعار منتجاتنا الرئيسية المصدرة، إسهاما كبيرا في تلك النتيجة، إلى جانب الزيادة الكبيرة في صادراتنا وتنوعها، وخاصة في الزراعة وصناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية.

ولقد اتخذنا، كما يمكن للمرء أن يرى، أول خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح. ولكننا ندرك أيضا أن هذه الموارد الزائدة لن تضمن في حد ذاتها الحد من الفقر أو مزيدا من الإدماج الاجتماعي. والواقع أن هذه النتائج الاجتماعية لم تنعكس في انخفاض مماثل في عدم المساواة. ولذلك نرى أيضا أن للدولة دورا أساسيا تؤديه في توجيه الإمكانيات وتوزيع فوائد النمو بغية تعزيز البرامج الاجتماعية، والعمل على زيادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي.

وإجراءات الدولة في هذا الاتجاه لا يمكن أن تُتخذ بطريقة عشوائية وغير مخططة، حتى لا تُهدر الموارد المحققة من

للتغيير وتحويل التنمية. وفيما يتعلق بمياه الشرب والإصحاح، فقد أعلنت حكومتنا أن الحصول على الماء حق من حقوق الإنسان ولذلك لا يمكن أن يخصص، في تغيير واضح للرؤية والإدارة فيما يتعلق بذلك المورد.

لقد وُصفت بعض المبادرات التي تنفذها نيكاراغوا على المستوى الوطني. ولكننا نعلم جميعا أن تحقيق الأهداف المقترحة سيتطلب جهودا من الجميع - ليس من الحكومات الوطنية فحسب، بل أيضا من البلدان المتقدمة النمو. وكما أوضح الأمين العام عن حق في أحد تقاريره، إن عدم حدوث زيادة ذات اعتبار في المساعدة الإنمائية الرسمية يجعل من المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن ناحية أخرى، لا يمكننا التهرب من أن القواعد المقترحة لحرية السوق قد رسخت وقوت نظاما اقتصاديا تجاريا يتسم بعدم المساواة وعدم العدالة ظلت فيه الدول الكبرى تدفع إعانات مالية لمزارعيها، الأمر الذي يجعل ذات الافتراضات التي تدعم العولمة افتراضات زائفة، حيث تصبح للمنتجات الحرة في الحركة وللفقراء الحرة في الموت.

وعلاوة على ذلك، مما لا يُصدق أنه في عام ٢٠٠٨، بعد مضي ٣٦ سنة على اقتراح تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، لأول مرة في الجمعية العامة، لم تف الدول المتقدمة النمو حتى الآن بواجبها التاريخي المتمثل في توفير التمويل للتنمية.

وذلك هو السبب في أن هناك حاجة ماسة ولا يمكن تفاديها إلى إنشاء آلية مراقبة إلزامية لضمان تمكننا من إحداث تغيير فعّال وحقيقي في تحقيق هذه الأهداف. وبغير ذلك ستظل وهما محزنا وغير قابل للتحقيق.

السيد غين بيكر (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعلن أن وفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل

بمخاطر تغير المناخ وضمان تحسين قدرة البلد التنافسية بتصرفه المسؤول في موارده وانبعثات غاز الدفيئة بدون الإضرار بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، حددنا أحد عشر هدفاً ذات أولوية في مجال حماية القصر، بما في ذلك القضاء على سوء التغذية لدى الرضع، والحيلولة دون وفيات الأمهات والأطفال وضمان حصول الأطفال على الأدوية الأساسية.

أخيراً، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن النمو في حد ذاته، كما سبق أن أشرت، لا يؤدي إلى تخفيض ممثالي في الفوارق. ومن المؤسف أن المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف ظلت مركزة بصفة رئيسية على النمو العالمي وليس على تخفيض الفوارق بالتحديد. ولذلك فإن بلدانا مثل بيرو، التي توهلها مؤشرات الاقتصاد الكبير لتكون بلداً متوسط الدخل، قد تأثرت بتخفيض الموارد الأجنبية للتنمية الاجتماعية. وسيكون لذلك أثر على تقدم وترسيخ إنجازاتنا.

ولذلك السبب، أود أن أختتم بياني بدعوة المجتمع الدولي إلى التفكير ملياً في تلك الحالة، وأود أن أذكر بأن نجاح الجهود الوطنية يتطلب السياق الدولي والتعاون المناسبين لتمكينها، في أسرع وقت ممكن، من تحقيق الأهداف المتمثلة في تحسين الأحوال المعيشية لسكانها وإيلاء الاهتمام الواجب لحالات الطوارئ الاجتماعية. وفي ذلك الصدد يصبح الدعم الدولي الآن حاسماً أكثر منه في أي وقت مضى لإكمال الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد أمين - منصور (جمهورية إيران الإسلامية):

أود في البداية، أن أؤيد البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن عام ٢٠٠٨ هو نصف المدة بين اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ - الموعد المستهدف لإنجازها. ولذلك يتحتم في هذه المرحلة تقييم التقدم المحرز في تحقيق

خلال هذه الجهود. إن الدولة البيروفية متنبهة تماماً إلى دورها في قهر الفقر. ولذلك اعتمدت سياسات وبرامج فعّالة لتحقيق أثر أكبر من خلال الإنفاق الاجتماعي، الذي زاد بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي. ووضعنا أولوية أيضاً للتنسيق المناسب للإجراءات المحددة والقصيرة الأجل لتخفيف الفقر المدقع وللبرامج المتوسطة والطويلة الأجل لضمان المساواة في الفرص والإدماج الاجتماعي. أخيراً فيما يتعلق بالأدوات اللازمة لتقييم فعالية الإنفاق، اعتمدنا ميزانية عامة ذات مؤشرات للنتائج والأهداف للفترة حتى عام ٢٠١١.

وكل هذا إضافة إلى المهمة الرئيسية التي يجب أن تحقّقها الدولة إذا كانت تريد الحد من الفقر بدرجة كبيرة. وأشير إلى تنفيذ السياسات العامة لخلق الوظائف بالأعداد والجودة الكافية، باعتبار ذلك الآلية الرئيسية لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي للأفراد.

وفي ذلك الصدد، يمكننا أن نقول إن نمو البلد قد أدى إلى زيادة في العمالة. وقد نمت الشركات التي لديها ١٠ عاملين أو أكثر - وهي توفر العمالة لـ ١,٥ مليون مواطن بيروفي - بنسبة ٩ في المائة، وأنشئت ٦٠٠ ٠٠٠ وظيفة، مما أدى إلى زيادة قدرها ٨,٩ في المائة في الناتج القومي الإجمالي وزيادة قدرها ٧ في المائة في الناتج القومي الإجمالي محسوبا بدخل الفرد في عام ٢٠٠٧. والدولة، من جانبها، تعمل جاهدة لضمان أن تكون هذه الوظائف على أعلى مستوى من الجودة. ولذلك اقترحت عقداً اجتماعياً يشجع قيام نظام ديمقراطي لعلاقات العمل واعتمدت قانوناً عاماً جديداً للعمل بتوافق الآراء.

واتخذنا أيضاً إجراءات ضرورية أخرى للمساعدة على تقليل الفوارق. فعلى سبيل المثال، وضعنا استراتيجية وطنية معنية بتغير المناخ لأهداف من بينها توعية السكان

وبغية تحقيق هدف الحد من الفقر نرى أنه ينبغي للحكومات اعتماد وتنفيذ السياسات والتدابير الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة الأمن الغذائي والحصول على الغذاء، خاصة للفقراء. ويمكن لتلك السياسات أن تشمل تخفيضاً في الهدر الزراعي؛ وإجراء البحوث على المنتجات الزراعية في سياق التكيف؛ وتحسين نظم الري؛ والسيطرة على أسعار الأغذية؛ والمحافظة على مصائد الأسماك؛ وتخصيص موارد إضافية؛ ونقل التكنولوجيا؛ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

إن جمهورية إيران الإسلامية تكرر تأكيدها على التزامها بالقضاء على الفقر والجوع على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي ذلك الإطار قامت الحكومة، ضمن أمور أخرى، بدعم العديد من المواد الغذائية، مثل الخبز، وضمنت شراء بعض المنتجات من المزارعين بأسعار معقولة. ويذكر بالذكر أيضاً أن حكومتنا قد تعهدت خلال الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس محافظي بنك التنمية الإسلامي، المعقود في ٢٠٠٧ في داكار، بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لصندوق منظمة المؤتمر الإسلامي لتخفيف الفقر. ويسهم بلدي أيضاً في أنشطة التنمية في البلدان النامية من خلال صندوق التعليم التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط.

ومن المرجح جداً أن يحقق بلدي الالتحاق الكامل بالمدرسة الأولية بحلول عام ٢٠١٥، بالنظر إلى معدله العالمي الذي يبلغ صافيه ٩٧ في المائة في الالتحاق بالتعليم الأولي. وإضافة إلى ذلك يبدو أن سد الفجوة بين الجنسين في مستويات التعليم الأولي والثانوي بل والعالى بحلول عام ٢٠١٥ ممكن جداً في إيران. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات أمامنا في ذلك الصدد، مثل التعرف على الأميين وتشجيعهم على حضور فصول التدريب؛ والتغلب على الصعاب الجغرافية فيما يتعلق ببعض المناطق الريفية النائية؛ وتحسين الأحوال الاقتصادية الضعيفة لأسر الأطفال في بعض

الأهداف المتوخاة، وكذلك استعراض أسباب نجاحاتنا وإخفاقاتنا بغية الإسراع بجهودنا الجماعية لبلوغ الأهداف حسب الجدول الزمني. ورغم أن الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، فإن، على أساس توصية الرئيس، سأركز على الأهداف الثلاثة التي تعالج الفقر والجوع، والصحة، والتعليم.

أولاً، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، إن النمو الاقتصادي السريع والمتواصل في العديد من البلدان النامية قد أنشأ، وفقاً للتقارير الواردة، ٤٥ مليون وظيفة جديدة في عام ٢٠٠٧ وبالتالي مكّن الكثير من الناس من مواجهة التحدي المتمثل في الفقر والجوع. وقد انخفضت قليلاً نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن، من ٣٢ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٢٧ في المائة في ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن ينخفض الفقر في العالم إلى ٧٢١ مليون بحلول ٢٠١٧، إذا استمرت الاتجاهات الحالية. وتلك علامات إيجابية.

ولكن مما يشكل مصدر قلق شديد أن ١٤٣ مليون طفلاً دون سن الخامسة في البلدان النامية، وخاصة في جنوب آسيا، يعانون من سوء التغذية، وفقاً للتقارير. والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع، وتزايد نسبة العاملين الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء، وظل معدل البطالة في الشرق الأوسط مرتفعاً. وازدادت الفوارق بسبب الاتجاهات الحالية، حيث أن ملايين الناس لا يزالون يجدون من الصعب تخليص أنفسهم من شرك الفقر. ولا تزال العدالة الاجتماعية والمساواة والمستويات المعيشية الأفضل لجميع الناس أمراً عسير المنال أيضاً. تلك هي فقط بعض العوامل التي تعوق جهود البلدان النامية لتخفيف الفقر والقضاء على الجوع. ومما يثير القلق أيضاً أنه في ظل هذه الظروف لا توجد سوى ٥٨ بلداً في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وشرق أوروبا في طريقها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

مصدرا لقلق متزايد في بلدي، بالرغم من انخفاض المعدل الحالي لانتشار فيروس ومرض الإيدز إلى حد ما.

وعلى الصعيد العالمي، أحرز بعض التقدم لحسن الحظ في كثير من المناطق بشأن تحقيق الأهداف المرتبطة بالصحة. ورغم ذلك، لا تزال وفيات الأطفال والأمهات مسؤولة عن فقدان أرواح كثيرة، وخاصة في المناطق النائية والريفية. ويطلق انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأثير الصراع من التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٥. ولا تزال الملاريا تؤثر في الفقراء تأثيرا غير تناسي. ومن الضروري التصدي لمسألة توفير الخدمات الصحية المناسبة للاجئين والمشردين داخليا والفئات السكانية المتأثرة بالكوارث الطبيعية، والأشخاص في حالات الطوارئ أو الصراع أو في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ومما يساعد البلدان النامية كثيرا على الوفاء بالغايات والأهداف بحلول عام ٢٠١٥ تهيئة بيئة دولية مواتية، وتشجيع سياسات اقتصاد الحجم الكبير السليمة، وتحسين نظم التجارة الداخلية والدولية، وتعزيز التنمية الريفية، وبناء الهياكل الأساسية الضرورية، وتحسين إمكانيات دخول صادرات المنتجات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق، وتنمية نقل التكنولوجيا، وتعبئة الموارد المالية الكافية وتطبيق السياسات المواتية للفقراء والأنشطة اللازمة لتمكينهم. وبالنظر إلى النمو الاقتصادي القوي الذي حققته بعض البلدان في الأعوام القليلة الماضية، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على هذا المعدل في النمو خلال السنوات المقبلة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أحد المكونات الرئيسية في تمويل التنمية. وينبغي أن تخصص لها البلدان المتقدمة نموا ما نسبته ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي

المناطق الريفية. وبناء على تجربة بلدي، من شأن تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في إنشاء وإدارة النظم التعليمية، بما في ذلك المدارس والجامعات غير الربحية، أن يساعد الحكومة على تعزيز التعليم في جميع المستويات.

وعلى الصعيد العالمي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في زيادة عدد التلاميذ في المدارس الأولية والثانوية وتحسين نوعية التعليم. ووفقا لبعض الأرقام هناك عدة تدابير، بما فيها إلغاء الرسوم المدرسية. ودعم الأسر في بعض البلدان، قد ساعد أعدادا زائدة من التلاميذ على الالتحاق بالمدارس الأولية، وقد تحققت المساواة بين الجنسين على المستوى الأولي في ١١٨ بلدا.

ومع ذلك، لا يسع المرء إلا أن يعرب عن قلقه من أن حوالي ٧٢ مليون طفل في سن المدرسة الأولية غير ملتحقين بالمدارس، وأكثر من نصف الأطفال الذين خارج المدارس في العالم من الفتيات، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب وغرب آسيا. ويجدر توجيه الاهتمام بالشكل الملائم للإسقاط القائل بأن ٥٨ في المائة من ٨٦ بلدا لم تحقق بعد تعميم التعليم الابتدائي للجميع سوف تعجز، دون مزيد من الإسراع في ذلك، عن تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم. ونرى أن يجري التشديد على زيادة القيد بالمدارس لكل من البنات والأولاد وعلى تحسين نوعية التعليم. وينبغي أن يتلقى تعليم اللاجئين في البلدان المستضيفة والبلدان التي تمر بحالات طوارئ أو صراعات أو التي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، أيضا الدعم الملائم من المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالصحة، بلدي في طريقه إلى خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة والأمهات، والسيطرة على الأمراض المعدية وتوفير حد أدنى من خدمات الرعاية الصحية للغالبية الساحقة من السكان. غير أن بعض الأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشكل

وقد جرى إطلاق الحملة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة في أيلول/سبتمبر الماضي هنا في نيويورك، بدعم من عدد من رؤساء الدول والحكومات. وتمثل هذه الحملة نداء ملحا لتعزيز العمل المتضافر وإيجاد سبل التمويل الجديد. وتركز الحملة فوق كل شيء على النتائج، وعلى الحصول على قيمة أفضل مقابل الأموال، وعلى القيادة من خلال شبكة من القادة العالميين. وقد انضم إلى هذا المجهود حتى الآن أكثر من ٤٠ بلدا وصندوقا ووكالة دولية. والنرويج ملتزمة بزيادة دعمها المالي للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأطفال والأمهات بمبلغ إضافي قدره بليون دولار على مدى عشر سنوات. ومن دواعي سروري أن أعلن أننا اليوم نصدر التقرير المرحلي عن الحملة العالمية.

ومن التحديات الرئيسية الأخرى كفالة التعليم للجميع. ووفقا لتقرير الرصد العالمي الصادر عن البنك الدولي، يبدو أن دعم التعليم للجميع يفقد شيئا من زخمه، بالنظر إلى تناقص مستوى التمويل الخارجي للتعليم. ويحتاج الأمر إلى تجديد بذل الجهد العالمي لضمان تنفيذ الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. ونود أن نرى في اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع، المقرر عقده في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ساحة للبت في مشاريع ملموسة محددة وإحراز تقدم في برنامج التعليم للجميع.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مجال آخر من المجالات التي توليها سياسة النرويج الإنمائية أولوية خاصة. فضمن تفعيل حقوق المرأة ينطوي على أهمية حيوية لاستئصال الفقر المدقع. وبدون تعزيز دورها ومشاركتها وتفعيل حقوقها، لن يتسنى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

الإجمالي في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى تعهداتها المقطوعة منذ أمد طويل، والتي أكدتها مجددا في مونتييري.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، لا يزال التعاون بين بلدان الجنوب والجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال والتعاون الثلاثي بالغ الأهمية، لا سيما في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار، وسيتمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن نفس المنطلق، يلزم تقوية الإرادة السياسية من جانب الحكومات والمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة للتعجيل بعملية إعداد الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضعها موضع التنفيذ.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يشهد

كثير من بقاع العالم النامي، وبخاصة في آسيا ولكن أيضا في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، معدلات عالية للنمو الاقتصادي. وذلك من شأنه أن يبعث فينا التفاؤل، ولكنه لا ينبغي أن يجعلنا نقنع بما حققناه. فبالرغم من بعض التطورات الإيجابية، كان التقدم المحرز في مكافحة الجوع بوجه عام معتدلا. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا هما المنطقتان اللتان يتحقق فيهما، بالمعدل الحالي، كثير من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتنجح الجهود الوطنية التي تدعمها أعمال الدعم الدولي، ولكنها بحاجة إلى تكثيف. وسوف يتعين مضاعفة المساعدة الإنمائية، ولكن المعونة وحدها لن تكون كافية. فوجود الإطار الدولي الموالي وتحسين الإدارة الوطنية أهمية بالغة في هذا الصدد.

وسيكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة شاقا ولكنه ممكن. وتولي الحكومة النرويجية، بالتزام شخصي من رئيس الوزراء شتولتنبرغ، أولوية خاصة لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد اتخذت كندا خطوات كبيرة نحو الحد من الفقر العالمي، بالزيادة المتزامنة في كل من حجم وفعالية المعونة التي تقدمها. وبحلول الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ستضاعف حكومة كندا مساعدتها الدولية مقارنة بمستويات ٢٠٠١-٢٠٠٢، كما تلتزم بزيادة مواردنا الحالية المخصصة للمعونات فعاليةً بتحسين تركيز جهودنا في مجال المساعدة الدولية وكفاءتها وقابليتها للمساءلة.

وإلى جانب زيادة الموارد، يجب أن نزيد جميعاً جهودنا المبذولة لضمان النهوض بالكفاءة والفعالية في برامج التنمية. ولهذا السبب ندعم الجهود الرامية لإصلاح نظام التنمية في الأمم المتحدة. ومن شأن عدة توصيات لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة أن تزيد فعالية المساعدة الإنمائية.

وكما اتفقت الدول الأعضاء في نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، الذي تمخض عن توافق آراء مونتيري، يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه. ونسلم بأن من العوامل الرئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية، وهيئة بيعة تمكينية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وضمان الفعالية، واستخدام التجارة الدولية كمحرك لدفع التنمية، ومعالجة مشكلة الدين الخارجي.

وعلى مدى الأعوام القليلة الأخيرة، شهدنا نمواً اقتصادياً غير مسبوق في كثير من بقاع العالم النامي. والواقع أن النمو الاقتصادي كان العنصر الرئيسي الذي سمح لبعض البلدان بإحراز تقدم كبير نحو الحد من الفقر، ومن شأنه أن يعينها على النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

(تكلم بالانكليزية)

ويلزم إيجاد آليات ابتكارية للقيام بالإنجازات الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لتلك

ويلزم إبراز الالتزامات الوطنية بالحد من الفقر والجوع بشكل أكبر في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر. ولا بد أيضاً من زيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، إذا أريد لجهودنا الرامية إلى مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن يحالفها التوفيق.

وبالرغم من الالتزامات المقطوعة في توافق آراء مونتيري، ليس من المشجع أن نرى أن خمس بلدان فقط هي التي بلغت نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المستهدف تخصيصها للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى الآن، بالرغم من أن بلدانا كثيرة قد وضعت جداول زمنية لبلوغ ذلك الهدف بحلول العام ٢٠١٥.

وأخيراً، تعلق النرويج أهمية كبيرة على تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. ومن الأهمية بمكان أن تكون الوكالات التابعة للأمم المتحدة، معاً وفرادى، منظمات متمسة بالكفاءة والمقدرة، تضطلع بولاياتها الرئيسية وتسهم في الجهود المتضافرة المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر للرئيس على عقد هذه المناقشة المواضيعية. وترى كندا أن الوقت قد حان لتشدد الأمم المتحدة على التقدم المحرز، وتواجه التحديات التي يتعين اجتيازها، وتعود إلى المسار الصحيح المؤدي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. فهذه الأهداف تزود المجتمع الدولي بغايات ملموسة يسعى لتحقيقها. ويجب أن يقاس التقدم الذي نحرزه بالنتائج الملموسة، وليس فقط بما يُنفق من أموال. ولا يمثل تحقيق الأهداف سوى جزء من المعادلة: فلا يقلل عنه أهمية أن نكفل استدامة النتائج وفعاليتها.

وكما أشار البعض، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبعد المناطق عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وستفي كندا بالتزامها بمضاعفة المعونة لأفريقيا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. كما تساعد كندا على تحقيق نتائج هامة في أفريقيا في مجالات مثل الصحة والتعليم. وتساعد كندا وشركاؤها من خلال مبادرة النظم الصحية الأفريقية، على سبيل المثال، في تعزيز الاستراتيجيات والنظم الصحية على الصعيد الوطني.

وتفي كندا أيضا بالتزامها بزيادة الدعم الثنائي المقدم للتعليم الأساسي من ١٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠. وبفضل التعاون بين كندا والحكومات الأفريقية والشركاء، زاد عدد البنات المنتظمات بالمدارس ٤,٥ مليون بنت في ٢٠٠٥-٢٠٠٦ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠ في ثمانية بلدان أفريقية.

تلك هي النتائج الملموسة التي يلزم أن نكون جميعا قادرين على إظهارها. فشركاؤنا في البلدان النامية يعتمدون على وفائنا بالتزاماتنا، كما ينتظر مواطنونا أن يروا ثمارا لما يدفعون من ضرائب.

وتتطلع كندا إلى الاستمرار في أداء دور نشط وبناء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد سرجان كريم لما يوليه من أهمية خاصة لمسألة الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها من الأولويات في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونود أيضا أن نثني على الأمين العام لاهتمامه الخاص بالاحتياجات الخاصة بأفريقيا ولإنشائه الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

الغاية، ستخصص كندا مبلغ ٥٠ مليون دولار بصفة مبدئية على مدى العامين القادمين لصندوق ابتكارات التنمية المنشأ حديثا للقيام باكتشافات تاريخية تنطوي على إمكانية النهوض بحياة ملايين الناس في العالم النامي بدرجة كبيرة.

وللإسراع بعجلة التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية، يلزم أن تشترك جميع الجهات الفاعلة الإنمائية في هذه المناقشة. ويسهم المجتمع المدني على نطاق العالم بأكثر من ٤٠ بليون دولار في المعونة في كل عام. وهو من الدعائم الهامة للمساءلة السليمة، وشريك ابتكاري في التنمية، ويمكن أن يظهر نتائج ملموسة. وتدعم كندا بقوة اشتراك المجتمع المدني في حوار مفتوح على الصعيد الدولي، وأهم من ذلك اشتراكه في تحقيق النتائج على الصعيد القطري.

وللمشاركة المرأة أيضا أهمية حاسمة. فليست المساواة بين المرأة والرجل، وبين الولد والبنت، وتمكين المرأة أهدافا إنمائية محددة في حد ذاتها فحسب؛ بل هي أيضا ضرورية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا أحد الأسباب في أن كندا تؤيد إيجاد كيان قوي ومتماسك معني باحتياجات الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم تمكين المرأة، على النحو الذي أوصى به الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على صعيد المنظومة.

ولا غنى للبلدان أيضا عن الحكم الديمقراطي والسلام والأمن في إحراز التقدم الإنمائي وضمان عدم ضياع ما حققته بالفعل. فقد فقدت البلدان المتضررة من جراء الصراع الكثير من مكاسب التنمية. وتعمل كندا في تركيزها على هايتي وأفغانستان على استعادة نسيج المجتمع والمؤسسات ذات المصدقية الضرورية للعودة إلى الطريق المؤدي لتحقيق نتائج إنمائية مستدامة.

الرعاية الصحية والصرف الصحي، والتدهور البيئي، والصراعات. يضاف إلى ذلك أن الأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل مسؤولة عن وفاة ما يزيد على ٤ ملايين شخص في العام.

ويعرب السودان عن التزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشكل محور خطط التنمية الوطنية للبلد. وقد أدمج هذا الهدف في دستوره، وفي اتفاق السلام الشامل والعملية المستمرة لإعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية للبلد لفترة الخمس سنوات. وأصدر السودان تقريره الموحد المؤقت الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ويعكف حالياً على وضع تقرير متابعة من المقرر إصداره في أيار/مايو ٢٠٠٩.

ويبذل السودان جهوداً ملحوظة لتهيئة بيئة محلية مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما برح أهم هذه الأمور هو الجهد الذي نبذله لتحقيق السلام بوصفه شرطاً مسبقاً للتنمية. وقد أرسيت قواعد متينة ومبادئ إرشادية للحكم وللإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية النابعة من التقاليد الوطنية. وتسعى الحكومة جاهدة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل لتعزيز عملية السلام والتنمية في البلد.

وهذه الإصلاحات مصممة بعناية لتحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر عال مع خفض تدريجي في الفقر ولتلبية الاحتياجات الإقليمية من خلال اللامركزية والفيدرالية. ويُتوخى حدوث تحول اقتصادي في كل من استراتيجية الربع قرن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٣١ والبرنامج المتوسط المدى للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. وتسهم الإدارة الاقتصادية السليمة وسياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة، بالإضافة إلى إيرادات النفط، في النمو الاقتصادي الذي يتجاوز العشرة في المائة في عام ٢٠٠٨ وفي التدفق الكبير للاستثمار المباشر الأجنبي. غير

ويعرب وفدي عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نمواً.

يتسم اجتماعنا الذي ينعقد اليوم في منتصف الإطار الزمني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمجودة التوقيت والأهمية البالغة في الواقع، ومن شأنه أن يتيح لنا تقييم ما تحقق والتحديات التي لا تزال متبقية. كما ينبغي أن يتيح لنا تحديد كيفية المضي قدماً على نحو متضافر وتعاوني.

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية توافقاً في الآراء على أن التنمية مسؤولية مشتركة وأنها تتعلق في نهاية المطاف بالحد من الفقر البشري بجميع أشكاله. ونؤكد أن تحقيقها يتوقف على تلاقى بعض عوامل أساسية، وبصفة خاصة، على تعزيز الشراكة العالمية.

ورغم أن من الأمور المشجعة أن نلاحظ إحراز بعض التقدم في الوفاء ببعض الأهداف في بعض البلدان النامية، فإن الحالة تستدعي في كثير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا، وهي القارة الوحيدة المتخلفة عن الركب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اهتمام المجتمع الدولي وتركيزه.

ورغم بعض الارتفاع الإيجابي مؤخراً في نمو الدخل في بعض البلدان الأفريقية، كما جاء في ورقة المعلومات الأساسية لهذه المناقشة، فما زال العدد المطلق للفقراء في ارتفاع وما زال يُنتظر أن يبلغ ٣٦٠ مليوناً في عام ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، يشير الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/62/1) إلى أنه بالرغم من التقدم المشجع الذي تم إحرازه في مجالات الحكم والإدارة الاقتصادية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فإن حجم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ما زال رهيباً. ذلك أن حياة ملايين الناس في أرجاء القارة ما زالت منكوبة بالفقر المدقع، وانعدام

النسبة الصافية للقيد ٤٨,٣ في المائة. وشهد نحو الأمية للكبار أيضا بعض التقدم، فزادت نسبته من ٤٥,٨ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. وتحسن نحو أمية الشباب على مدى العقد الماضي، فبلغت نسبته ٧٨ في المائة عام ٢٠٠٤، مما يشير إلى حدوث توسع ملحوظ في التعليم الابتدائي.

وفيما يتعلق بالصحة، يتبين من الإحصائيات المتاحة أن معظم الاعتلال والوفيات بين من تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يعزى لأمراض من قبيل الملاريا، التي لا تزال تشكل تهديدا كبيرا، فتسبب المرض لما يزيد عن ٧ ملايين شخص وتودي بحياة ما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ شخص في كل عام.

ويجب أن نستعرض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو كلي ومتكامل. وسيتوقف على التقدم المحرز في الشراكة العالمية من أجل التنمية مدى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية الأخرى. وتنسم التدابير التالية بأهمية حاسمة إذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في توقيت مناسب.

أولا، يجب أن نفي بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة نموا المتفق عليها دوليا للمساعدة الإنمائية الدولية. ثانيا، يجب أن نسوي مسألة الديون الخارجية والتزامات خدمة الدين، في إطار مبادرات دولية لإلغاء الديون بدون تمييز. ثالثا، يجب أن نتصدى للآثار السلبية لتغير المناخ، بمطالبة البلدان المتقدمة النمو باحترام التزاماتها المقطوعة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبمساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود للتكيف والتخفيف من حدة الآثار. رابعا، يجب أن نعزز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ويجب أن ندعم القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، خاصة في مجال البنى التحتية

أن الجهود المالية ما زالت بعيدة عن الوفاء بالنفقات الكبيرة الناشئة عن الالتزام بتنفيذ اتفاقات السلام، التي نتج عنها اتساع في فجوة الموارد على الصعيدين المحلي والأجنبي.

والالتزامات المالية التي تفرضها الاتفاقات الثلاثة التي وقع عليها البلد، وهي اتفاق السلام الشامل واتفاق دارفور للسلام واتفاق السلام في الشرق، كبيرة. فجميع الاتفاقات تحدد ترتيبات تقاسم الثروة الضرورية لبناء الثقة، وستقتضي مشاريع كبيرة للهياكل الأساسية والتنمية ما زالت تفوق قدرة البلد المالية، بالرغم من التوقعات الإيجابية للسودان في المجال الاقتصادي بصفة عامة. وتفاقم هذا الوضع بفعل الديون الخارجية المتراكمة التي تبلغ ٢٧ بليون دولار بالقيمة الإسمية، بزيادة قدرها ٩ بلايين دولار تقريبا منذ نهاية عام ٢٠٠٠، تشكل ٢٤ بليون دولار منها متأخرات. وهذا الدين الخارجي والتميز الذي نواجهه في تطبيق مبادرات التخفيف من حدة الديون يمنعان البلد من الحصول على التمويل التفضيلي، الذي كان يمكن أن يساعد السودان في جهوده المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكي نفي بالغاية المستهدفة في مجال القضاء على الفقر، نضطلع بعدد من السياسات والبرامج لصالح الفقراء، من قبيل صناديق الدعم الاجتماعي التابعة للميزانية الوطنية. كما أنشأنا مصرف الادخار السوداني للتنمية الاجتماعية، وصندوق الزكاة، ومشروعات التمويل المصغر، وصناديق تنمية المجتمع، واستحدثنا نظما لدعم أنشطة الأمن الغذائي المتعلقة بالزراعة، والتأمين الصحي، والدخول المجاني إلى المستشفيات الحكومية. غير أن هذه التدابير تقصر عن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مجال التعليم، أحرز البلد بعض التقدم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي للبنات والأولاد. ورغم أن نسبة القيد الإجمالي كانت ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٤، فقد كانت

معروفة جيدا، كما يظهر في أوراق المعلومات الأساسية التي جرى تعميمها. ومراعاة للوقت الذي أتاحتها لنا رئاسة الجمعية، لا أود أن أطيل في شأن أوجه القصور المذكورة، بل أود أن أركز على التصدي للتحديات والعودة إلى المسار الصحيح.

وترى ماليزيا أنه، للعودة إلى المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، لا بد للمجتمع الدولي، بلدانه الغنية والفقيرة على السواء، أن يعترف بأوجه النقص في التنفيذ والاتساق والانتظام وأن يتصدى لها.

والحقائق المتعلقة بالقصور في التنفيذ لا جدال فيها. فلم تبلغ البلدان المتقدمة نموا بعد هدف تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن العجز في التنفيذ يتجاوز الوفاء بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية؛ فهو يشمل مسائل شديدة التنوع كإمكانية الوصول للأسواق وإمكانية الحصول على الأدوية الخالية من الاسم التجاري، على سبيل المثال لا الحصر.

وتتمثل المسألة الأساسية المرتبطة بعجز التنفيذ ببساطة في انعدام الإرادة السياسية. فهل يمكن لهذا الافتقار إلى الإرادة السياسية أن يكون مجرد تعبير عن حسابات قوة مجردة لا يساعد فيها الأقوياء الضعفاء إلا بقدر ما يزودهم هؤلاء بأسواق مفتوحة وفائض وفير من الأيدي العاملة ووسيلة لإرضاء ضميرهم؟

وفي الوقت ذاته، تعاني الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضا في الوقت الحالي من عجز في الاتساق يرجع للعوامل التالية: أولا، كثرة القواعد والسياسات والنهج؛ ثانيا، تعارض الأهداف الاجتماعية الاقتصادية، كالتعارض القائم بين النمو من ناحية والعدالة في التوزيع والحماية البيئية من ناحية أخرى؛ ثالثا، عدم استقرار الحالة الاقتصادية الخارجية، مما يجبر الحكومات على مجابهتها

الزراعية. خامسا، يجب أن تظهر البلدان المتقدمة نموا قدرا أكبر من التصميم السياسي واستعدادا حقيقيا لمد يد العون للبلدان النامية على النهوض بقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وإتاحة إمكانية الوصول إلى تلك الأسواق. سادسا، يجب أن نزيد أصوات البلدان النامية ومشاركتها في المؤسسات المالية الدولية.

وإذا أردنا أن نوجد مناخا عالميا مواتيا للتنمية الاجتماعية للجميع، من المهم أيضا القضاء على الجزاءات الاقتصادية والتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، التي تتناقض مع القانون الدولي فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة، وتضر بشدة بنفس الأشخاص الذين نسعى لخدمتهم.

وقد جعل رئيس الجمعية العامة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية موضوعا لمناقشة مواضيعية هامة تقوم بها الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وتتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن تنفيذ سائر الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتتطلع إلى التجمع مرة ثانية في ٢٢ أيلول/سبتمبر لمناقشة احتياجات التنمية في أفريقيا على نحو أكثر تركيزا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية، رغم كونها هدفا ساميا، ليست سوى جزء من برامج والتزامات الأمم المتحدة الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتتطلع إلى قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في هذا الاتجاه.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):

يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وزير الدولة بانتينغوا وبربودا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

من المعترف به على نطاق واسع أننا، رغم إحرازنا بعض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زلنا نقصر في منتصف الطريق عن بلوغ كثير من الأهداف التي حددناها. والواقع أن خطورة الحالة التي تواجهنا بوجه عام

والموانئ والمطارات، فإن البلدان الأفقر لن تتمكن أبدا من تحقيق القدر الأقصى من الفائدة المترتبة عن ارتفاع أسعار السلع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والافتقار إلى الهياكل الأساسية لا ينتج عنه سوى زيادة قوة الوسطاء، الذين غالبا ما يمثلون الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من الشمال مقرا لها.

وعلى أهم المستويات الأساسية، فإن النمو الاقتصادي المستدام، الذي يشكل الأساس لتحسن الاجتماعي والاقتصادي، يعني كسر الحلقات المفرغة للتخلف الإنمائي وتحويلها إلى حلقات إيجابية للتقدم. وقد دلت التجربة على أن تحقيق ذلك يتطلب التدخل المباشر من جانب الحكومات، بمساعدة من المجتمع الدولي وممازرة بيئة دولية تمكينية. وهذا بدوره يعني ضمنا أن نهج الأسواق الحرة لا يكفي في غياب الإجراءات الحكومية وأن المجتمع الدولي يجب أن يشارك مشاركة كاملة مع مراعاة مبدأ الملكية الوطنية. ومن خلال التصدي لهذه المسائل يمكننا العودة إلى المسار الصحيح في جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد أسلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):
بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، السيد سرجان كريم، على عقد هذه المناقشة التي تأتي في أنسب وقت وتكتسي بأبلغ الأهمية.

يتفق وفد بلدي مع الرأي أن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق رغم الأوضاع المتفاوتة في مختلف مناطق المعمورة ورغم وجود الاتجاهات المشجعة وكذلك الثغرات على حد سواء. ويتطلب ذلك جهودا مشتركة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي بأسره.

ويتطلب ذلك، تحديدا، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين النظام التجاري من خلال عقد جولة ناجحة

باعتتماد سياسات وتدابير عديدة. إن اعتماد الكثير من هذه السياسات والتدابير سيؤدي بالضرورة إلى المزيد من التنافر.

والنقص في الاتساق ناتج عن تباين بين ما هو متوقع من العالم النامي وما هو متوقع من العالم المتقدم النمو. فالبلدان النامية يتوقع منها أن تفتح أسواقها لكي تجتذب الاستثمارات. ويزعم أن استخدام السياسات الصناعية لبناء صناعات الشعوب الأصلية أمر غير عصري وغير كفء، شأنه شأن حماية القطاع المالي من أجل إرساء قاعدة مالية محلية قوية. والمشكلة هنا هي أن التاريخ يعلمنا بأن جميع البلدان، في مرحلة أو أخرى، بما فيها البلدان الغنية حاليا، اعتمدت سياسات مماثلة في الماضي. وتشير التجربة الحالية إلى أن المؤسسات المالية في الشمال حينما تتطلب حقنة رأس مال، فإن صناديق الثروة السيادية من الجنوب تخضع لقواعد كانت تعتبر قبل بضع سنوات حمائية. وما يسري على إناث الإوز يجب على الأقل أن يسري على ذكورها.

وكما تشير ورقة المعلومات الأساسية، فإن جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعرقها بيئة اقتصادية تتعرض للتنافس المتزايد والتقلبات. وفي مثل هذا السيناريو، تعتقد ماليزيا أن العوامل التي يجب أن تدعم تحقيق الأهداف لا تحقق كل إمكاناتها وغالبا ما تكون عوامل عابرة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الزيادة الأخيرة في أسعار السلع التي يركن بها مستقبل العديد من البلدان النامية. ولكن مع أن الأسعار ترتفع فإن المنتجين لا يجنون أرباحا مماثلة، بينما تجني الشركات عبر الوطنية حصة الأسد من الأرباح.

ولئن كان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على حل مثل تلك المسائل الهيكلية، فإنه لم يتم اتخاذ إجراءات عملية تذكر. ومرة أخرى على سبيل المثال، نلاحظ أنه لا توجد إجراءات دولية ملموسة تهدف إلى بناء وتحسين الهياكل الأساسية في أفقر البلدان. وبدون وجود الطرق

التعليم والرعاية الصحية. وترمي جهود الحكومة في مجال التعليم إلى إصلاح نظام التعليم ورفع مستواه النوعي. وعلى وجه التحديد، تم إعداد مشروع استراتيجية وطنية لتنمية التعليم للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥، كما وضعت خطة عمل متوسطة الأجل لتطوير نظام التعليم للفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم.

وأود أن أشير كذلك إلى أن قدرة الدولة على تمويل القطاع الاجتماعي للبلد محدودة استنادا إلى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي. ونحن نؤيد الفكرة القائلة بأن تأمين النمو الاقتصادي الإنتاجي يعزز قدرات البلد على تمويل القطاع الاجتماعي، ويوسع نطاق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ويساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن قدرات وإمكانيات طاجيكستان، إذا ما استخدمت بشكل فعال، فإنها يمكن أن تشكل أساسا قويا لتحقيق المزيد من التنمية. وهي تشمل على موارد الطاقة الكهربائية المائية والمياه النقية، ومختلف المعادن والموارد الزراعية الصالحة للاستخدام الصناعي، بالإضافة إلى الظروف المؤاتية لإنتاج المواد الغذائية النظيفة إيكولوجيا.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نشير إلى أن تغير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة يعرقلان بشكل خطير جهودنا ليس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى الحد من الفقر فحسب، بل أيضا لتوفير التعليم والرعاية الصحية المتمتعين بالجودة العالية ولتحقيق أهداف أخرى. وأحد الأمثلة على ذلك أحوال الطقس السلبية غير المنتظرة في شتاء هذا العام التي واجهها بلدي. فعلى مدار ثلاثة أشهر تقريبا عانى بلدي من أزمة طاقة، ووصلت الأضرار الناشئة عن ذلك إلى ما يزيد على ٨٥٠ مليون دولار. وكان لهذا

للمفاوضات التجارية، تكون مصممة لتأمين استقرار الأسواق المالية العالمية، وتخفيف أعباء ديون البلدان، مع مراعاة مصالح البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مالي بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

إن حكومة طاجيكستان تدرك تماما مسؤوليتها الكبرى فيما يتعلق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيقها الشامل في الوقت المناسب. ولهذه الغاية، بادر رئيس جمهورية طاجيكستان، في عام ٢٠٠٥، إلى وضع برنامج اجتماعي - اقتصادي طويل الأجل، معبر عنه في الاستراتيجية الوطنية لتنمية جمهورية طاجيكستان حتى عام ٢٠١٥، الاستراتيجية التي تهدف إلى تنظيم عملية التنمية للبلد على المدى الطويل وفقا للأهداف الإنمائية للألفية. إن الاستراتيجية الوطنية من أجل التنمية، التي تمثل الوثيقة الاستراتيجية الأساسية للبلد، تحدد الأولويات والمجالات العامة لسياسات الدولة وترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي ثابت وإلى حصول السكان بسهولة على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإلى تخفيف الفقر.

وتمثل الوثيقة نهجا جديدا بشكل أساسي لتأمين التنمية، وتأخذ في الاعتبار التجارب العالمية في مجال التنمية، وتنفيذ وثائق استراتيجية وبرامج مماثلة، والدروس المستفادة من مراحل التنمية التي مر بها البلد وآفاق التنمية.

وفضلا عن ذلك، تشكل الاستراتيجية أساسا لجميع المفاهيم القائمة والمتطورة على مستوى الدولة والمناطق والمقاطعات، واستراتيجيات وخطط تنمية البلد وأنشطة جميع أجهزة إدارة الدولة، بما في ذلك استراتيجية الحكومة المتوسطة الأجل للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩.

وفي الوقت الحاضر، يجري توجيه نصف ميزانية الدولة تقريبا نحو القطاع الاجتماعي، وبشكل أساسي نحو

نتيجة حدوث انخفاض في معدلات الوفيات وتخفيض الإنفاق على الرعاية الصحية وزيادة إنتاجية العمالة.

وفي ذلك الصدد، ولأن الجمعية العامة أعلنت عام ٢٠٠٨ السنة الدولية للصرف الصحي، فإن وفدي يحدوه الأمل في أن يولى الاهتمام الواجب في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والمقرر عقده في أيلول/سبتمبر، للمسائل المتعلقة بتوفير مياه الشرب والصرف الصحي.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠

الوضع أثر سلبي على تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية من أجل التنمية، مما خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية إضافية لبلدنا.

وبالإضافة إلى ذلك، أعادت تلك الحالة التأكيد من جديد على الحاجة إلى التطوير السريع لقطاع الطاقة الكهربائية المائية لبلدنا. وهذا قد يشكل عاملاً حاسماً في تنفيذ أهداف استراتيجية التنمية الوطنية، وفي التعاون الفعال بشأن الطاقة والمياه في وسط آسيا. وجميع الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم. وأغتنم هذه الفرصة لأتطرق بإيجاز إلى الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تخفيض نسبة من لا يملكون الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والخدمات الأساسية للرعاية الصحية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ووفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، فإن الأمراض الناجمة عن عدم توفر مياه الشرب المأمونة والحالة السيئة للصرف الصحي تؤدي إلى مقتل ٤ ٠٠٠ طفل كل عام. ومن الواضح أن جهودنا في مجال الصرف الصحي لا بد أن تقترن باتخاذ خطوات وتدابير مناسبة لكفالة الحصول على مياه الشرب المأمونة والخدمات الأساسية للرعاية الصحية. ومع أن عدد سكان العالم الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة قد زاد بليوناً واحداً خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، فإذا كان لنا أن نبلغ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يتعين أن يزداد ذلك العدد بواقع بليون نسمة.

ووفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، فإن الإمداد المستقر بمياه الشرب سيحدث فوائد اقتصادية كبيرة ويؤدي إلى تحسين صحة سكان عالمنا. وإذا تحققت ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٥، فإنه سيضيف مبلغ ٨٤ بليون دولار لاقتصادات البلدان النامية كل عام